جامعة أحمد دراية أدرار
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم تجارية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

تخصص: مالية المؤسسة

بعنوان :

دور التمويل الاسلامي في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة
دراسة ميدانية بمصرف السلام وكالة أدرار

إعداد الطالبتين :

- كرزازي سارة
- شيباني مبروكة

إشراف الأستاذ :

الدكتور/ قويدري عبد الرحمان

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
مهداوي زينب	أستاذ محاضر (ب)	رئيسا
قويدري عبد الرحمان	أستاذ محاضر (أ)	مشرفا و مقررا
بلبالي عبد الرحيم	استاذ محاضر (أ)	مناقشا

الموسم الجامعي: 2021/2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République algérienne populaire et démocratique
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique

UNIVERSITE AHMED DRAYA - ADRAR
BIBLIOTHÈQUE CENTRALE
Service de recherche bibliographique
N°.....B.C/S.R.B//U.A/2021

جامعة احمد دراية - ادرار
المكتبـــة المركـــزية
مصلحة البحث الببليوغرافي
الرقم.....م .م/م.ب.ب /ج.أ/2021

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): قويدري عبد الرحمان

المشرف مذكرة الماستر.

الموسومة بـــ : دور التمويل الاسلامي في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة مصرف السلام أدرار

من إنجاز الطالب(ة): شيباني عبروكة

و الطالب(ة): كرزازي سمارة

كلية : العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

القسم : العلوم التجاريـــة

التخصص: مالية المؤسسة

تاريخ تقييم / مناقشة: 2022/05/30

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها.
وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

- **امضاء المشرف:**

ادرار في : 19 JUIN 2022

مساعد رئيس القسم:

د . قويدري عبد الرحمان
مساعد رئيس قسم العلوم التجارية
مكلف بما بعد التدرج والبحث العلمي

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

شكر وعرفان

الحمد لله الذي رضي لنفسه الحمد وعلمه، فله الثناء الحسن بل أجله وأعظمه، له الحمد على جميل أوصافه وجليل ما أنعمه، فله الحمد على كمال ذاته وعظيم صفاته وما أحكمه، وله الحمد لتمام منته وكمال نعمته وما أكرمه.

فقد جاء في كتاب ربنا عز وجل عن الشكر وفضله حيث قال في محكم تنزيله ﴿٦﴾ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ﴿٧﴾ صدق الله العظيم

فالحمد والشكر لله العلي العظيم على نعمة الإسلام والعقل والتدبير وحسن التوكل عليه، وهبنا روح العلم وألهمنا القدرة على مواصلة مشوارنا الدراسي والصلاة والسلام على معلم الإنسانية سيد الخلق والبشر الذي جاء مثمن لآية الشكر حيث قال عليه الصلاة وأتم التسليم ﴿ من لم يشكر الناس لم يشكر الله﴾

وعندما كان شكر الناس دليلا على شكر رب الناس حق علينا أن نتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير ندفها من أعماق قلوبنا آملين أن تصل إلى كل من ساهم في إنجاز العمل المتواضع ولو بالقليل إلى كل من تقاسم معنا هذا العمل، ونخص بالذكر في ذلك الأستاذ المشرف الدكتور عبد الرحمان قويدري على قبوله الإشراف والذي كان لنا سراجاً من خلال نصائحه القيمة وملاحظاته المهمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا حتى تحقق لنا المراد على خير مايرام فبارك الله فيه وجزاه الله خير الجزاء

إلى الذين أكرمونا بعطائهم العلمي معلمينا وأساتذتنا الأفاضل من الطور الإبتدائي حتى الجامعة خاصة أساتذة قسم العلوم التجارية بجامعة أدرار.

إلى شيوخنا ومرشداتنا الأفاضل الذين ساهموا في إثراء الجانب العلمي لدينا

كما لايفوتني أن أشكر كل موضفي وموظفات مصرف السلام – وكالة أدرار– وعلى رأسهم الأستاذ باحيدي سالم الذي لم يبخل علينا بالمعلومات.

اهداء

الحمد لله الذي وفقني لهذا ولم أكن لأصل إليه لولا فضل الله علي

أهدي ثمرة جهدي إلى من تعب حتى ذاق الصعب ليحقق كل نجاح، من شجعني بكل عزم وفخر، إلى من منحني الثقة وأهداني يد العون طوال مشوراي الدراسي وكان له الفضل فيما أنا عليه الآن، إلى الذرع الواقي والكنز الباقي إلى من جعل العلم منبع اشتياقي، إلى سندي ومثلي الأعلى في الحياة، ومرجعي في كل الأوقات، إليك يامعلم الصبر والعزيمة، إلى من إنتظر ثمرة غرسه، أغلى مايمتلكه المرء ويفتخر بحمل إسمه أبي الغالي أدامه الله فوق رؤوسنا.

إلى رمز العطاء وصدق الإيباء إلى ذروة العطف والوفاء لك أجمل حواء، من تألمت قبل ألمنا وفرحت قبل فرحنا، إلى من أيقظت ليلها لراحتنا وسهرت على سعادتنا وكانت بمثابة المشعل الذي يترقب خطواتنا وحلمت دوما أن أكون في أعلى المراتب، إلى التي رآني قلبها قبل عينيها، وحضنتني أحشاؤها قبل يديها، إلى التي أرضعتني لبن الحنان، وعلمتني من طفولتي أركان الإسلام، إليك أنحني إرضاءا وأقول شكرا لكي ياست الحبايب.

إلى أنوار حياتي من قاسموني حنان أمي وأبي ومصدر إفتخاري وإعتزازي إلى الأعمدة التي أظل أرتكز عليها للصمود، الكتابة لا تكفي لأصف كيف أحبكم...والعمر قصير لأكتب حبكم، إخواني: أحمد وزوجته، إسماعيل وزوجته، حفظهم الله، أخواتي: هوارية وأبناؤها، حليمة، رحيمة وأبناؤها.

إلى أروع من جسد الحب بكل معانيه ....، فكان السند والعطاء ....، زوجي المساند الداعم والحبيب الدائم "محمد"، شريك الحياة والجذع الثابت الذي أتكئ عليه، شاركني المشقة والعناء، قدم لي الكثير في صور من صبر... وأمل... ومحبة ... لن أقول شكرا بل سأعيش الشكر معك دائما.

إلى روحي التي رسمت في حرف... وحروفي التي تمثلت في روح... ياميلادي الثاني... وأنفاس عطري الباقي... ياهدية الرحمن زمن ندر فيه الإخوان إلى التي قاسمتني حلو حياتي ومرها، غروبها وشروقها، لكي مني أزكى التحيات ممزوجة بالحب

والحنان، لا أقول صديقتي بل أختي حبيبتي سمية في أفلاك صداقتكي تدور فرحتي وعلى عتبات نبلكي يقف وفائي، دامت صداقتنا خالصة لوجه الله.

إلى كل أفراد عائلتي القاعدة الأمنة التي نقلع منها ونهبط إليها، فلا شئ يقوم على أنقاضها، فمن أجلها نبني نجاحاتنا، فهي فهي الهدف والغاية، منها نبدأ وإليها نعود، كل واحد باسمه ومقامه.

إلى من أمدوني بالعون لرفع معنوياتي فكانو لي خير سند ومعين عائلتي الثانية عائلة فوفو، وأخص بالذكر اما عائشة حفظهم الله جميعا.

إلى من جمعتني بهم حسن الصداقة والرفقة الطيبة: زوليخة، مريم.

إلى جميع أقاربي وكل من تربطني بهم علاقة دم أو نسب.

إلى أساتذتنا الفضلاء لكلية العلوم التجارية دون استثناء الذين غطونا بفضلهم ومنحونا جزاء من علمهم وأخص بالذكر الأستاذ قويدري عبد الرحمان.

إلى جميع الطلبة الجامعيين وخاصة طلبة دفعة2022 مالية المؤسسة.

إلى أحبابي وزميلاتي في كل مكان.

إلى كل من يحبني في الله ويمتلك مكانا في قلبي.

وإلى كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة صادقة.

إلى كل من يسكن قلبي ولم يكتبه قلمي.

سارة

الاهداء

ربي أحمدك حمدا يليق بجلال وجهك العظيم وعظيم سلطانك القدير أنه لايسعني في هذا المقام إلا أن أهدي ثمرة جهدي إلى الذي يخفق له قلبي باستمرار , ضياء قلبي ونور بصري محمد صل الله عليه وسلم

إلى من قال فيهما الله عز وجل ًوبالوالدين إحساناً

إلى من حملتني كرها ووضعتني كرها إلى نبع الحب والأمان , نور عيني إلى أغلى شيئ في الوجود ,أمي الغالية حفظها الله وبارك في عمرها الى من كانت النصيحة لاتفارق شفتيها , الشمعة التي تضيئ دربي وقرة عيني , إلى أعز شخص في حياتي أبي حفظه الله ورعاه وبارك في عمره .

إلى الأعمدة التي أظل أرتكز عليها للصمود :

إخواني وأخواتي كل بأسمه حفظهم الله ورعاهم وسدد خطاهم , إلى خالي بارك الله في عمره وسدد خطاه الى خالاتي كل بإسمها الى جداتي الحاجة مريم والحاجة عائشة مباركة بارك الله في عمرهم إلى عمي حفظه الله ورعاه , إلي كل من كان لي سندا ومعين في طول هذه الفترة صديقاتي كل واحدة بإسمها جعل الله محبتنا محبة خالصة في وجه الله وأدامها بيننا إلى خطيبي الذي وقف لجانبي في هذا المشوار جمعنا الله في حلاله وجعلنا ممن إذا نظر إليهم المصطفى تبسم , إلى استاذي والمشرف على هذه الرحلة العلمية الأستاذ والدكتور قويدري عبد الرحمان جزاه الله كل خير ,إلى كل المعلمين والاساتذة من الطور الإبتدائي الى الجامعة , إلى كل من وسعهم قلبي ولم يسعهم قلمي الشكر لكم وكل الشكر .

وفي الأخير أرجو من الله عز وجل أن يجعل عملي هذا نافعا يستفيد منه جميع الطلبة المقبلين على التخرج .

مبروكة

الفهارس

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات I
فهرس الجداول III
فهرس الاشكال IV
قائمة الملاحق ..... **Erreur ! Signet non défini.**
مقدمة:..... أ

الفصل الاول : مفاهيم نظرية حول التمويل الاسلامي والمؤسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد: 6
المبحث الاول: ماهية التمويل الإسلامي وأدواته. 7
المطلب الاول: مفهوم التمويل الإسلامي وأنواعه. 7
أولا مفهوم التمويل: 7
ثانيا: مفهوم التمويل الاسلامي: 7
ثالثاً: أنواع التمويل الاسلامي: 8
المطلب الثاني: خصائص ومبادئ التمويل الإسلامي. 9
أولاً: خصائص التمويل الإسلامي: 9
ثانياً: مبادئ التمويل الإسلامي. 10
المطلب الثالث: أهمية وأهداف التمويل الإسلامي. 12
أولاً: أهمية التمويل الإسلامي: 12
ثانياً: أهداف التمويل الإسلامي: 12
المطلب الرابع: ضوابط ومعايير التمويل الإسلامي: 13
المبحث الثاني: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. 15
المطلب الأول: صعوبة تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. 15
المطلب الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند بعض الدول. 17
المطلب الثالث: أهمية وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. 19
أولاً: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: 19

ثانياً: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....21
المطلب الرابع: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....22
خلاصة الفصل: 29

الفصل الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الدراسات السابقة للمتغير المستقل : 31
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة المتعلقة بالتمويل الإسلامي العربية: 31
المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية المتعلقة بالتمويل الإسلامي.....33
المبحث الثاني: 33
المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة. 33
المطلب الثاني: الدراسة الأجنبية المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة: 36
المبحث الثالث: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة 37

الفصل الثالث : الدراسة الميدانية

تمهيد: 39
المبحث الأول: نظرة عامة حول مصرف السلام- الجزائر 40
المطلب الأول: ماهية مصرف السلام الجزائر 40
المبحث الثاني :أساسيات حول مصرف السلام الجزائري – فرع أدرار – 45
المطلب الأول : التعريف بالوكالة ومبادئها 45
المطلب الثاني: وظائف الوكالة محل الدراسة وأهدافها 45
المطلب الثالث: مهام أهم مصالح الوكالة وهيكلها التنظيمي 46
المبحث الثالث: مساهمة مصرف السلام الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصعوبات التي تواجهه 48
المطلب الثاني: الصعوبات التمويلية التي تواجه مصرف السلام. 49
المطلب الثالث: واقع الأنشطة التمويلية لمصرف السلام 50
خلاصة الفصل: 56
خاتمة:.....58
قائمة المصادر والمراجع.....62

فهرس الجداول

الجدول رقم 1: تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. 18
الجدول رقم 2: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. 19
االجدول رقم 3: مجلس الإدارة 42
الجدول رقم 4: أعضاء الإدارة التنفيذية..... 43
الجدول رقم 5: يوضح عدد الملفات الممولة لسنتي 2018-2019..... 48
الجدول رقم 6: توزيع التمويلات الممنوحة حسب سلطة القرار: 49

فهرس الاشكال

الشكل رقم 1: يوضح أنواع وأشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 27
الشكل رقم 2: الاطار التنظيمي لمصرف السلام – الجزائر – 42

مقدمة

مقدمة:

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل طرحاً يحتل أولوية متقدمة على صعيد إقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، ومنها البلدان العربية والإسلامية، فقد حظيت بإهتمام مخططي السياسات الإقتصادية والإجتماعية، وذلك انطلاقاً من الدور الحيوي الذي تلعبه في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول، إضافة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العديد من الدول المتقدمة أصبحت تخصصا يدرس في الجامعات والمعاهد المتخصصة وتقام لأجاه الندوات والمؤتمرات العلمية من أجل دعمه وتطويره حتى يرقى بالنهوض بالأهداف المتخصصة لها وبالتالي تلبية مايطمح إليه المجتمع في التنمية.

وتلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً في الاقتصاديات الحديثة وقطاعاً هاماً في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمتها في تحقيق قيمة مضافة، وتوفير مناصب الشغل كما أنها تشكل المصدر الأساسي لترقية الصادرات خارج المحروقات، غير أن هذه المؤسسات تعاني العديد من المشاكل والعراقيل أبرزها مشكل التمويل الذي أدى إلى عرقلة تنمية هذا القطاع.

إن موضوع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإسلام يستمد مكانته أولا وقبل كل شئ من مبادئ ورسالة الإسلام الحنيف التي أمرت بالاهتمام بالفرد المسلم كركيزة أساسية في عملية التنمية بمختلف مجالاتها الأمر الذي يقتضي تحرير هذا الفرد من كافة أشكال التبعية إلا للخالق وتهيئة الأجواء المناسبة له من أجل تنمية مهاراته وطاقاته وتفجير إبداعاته حتى تنطلق عملية التنمية الحقيقية نحو الأمام.

انطلاقاً من القاعدة الاسلامية الفريدة جاءت دعوة الإسلام إلى المجتمع لتحقيق مبدأ التكافؤ الاجتماعي الذي يضمن حق الفرد في الحياة الكريمة كما أنشئت المؤسسات المالية الإسلامية مؤسسة الزكاة، مؤسسة الأوقاف، وجاءت فكرة المصارف الإسلامية التي كانت هدفها الرئيسي هو تحرير الأمة الأسلامية من تبعاتها الاقتصادية وتركيزها على الفرد كمحور التنمية عن طريق صياغة أهدافها وآلياتها بما يتلائم ويتوافق مع فطرت الفرد المسلم وإيماناً منا بالدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه تللك المؤسسات والمصارف المالية والإسلامية في تحقيق ذلك جاءت هذه الدراسة بعنوان " دور التمويل الإسلامي في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة " كمحاولة منها للتعرف على الدور الذي تلعبه المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها من أهم مصادر التمويل الإسلامية الملائمة لهذا القطاع.

ونظرا لاهتمام الجزائر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد كان لمصرف السلام الجزائري نصيب لهذا القطاع في محفظة المصرف من أجل إثبات مدى ملائمة صيغ التمويل الاسلامي ومدى صلاحيتها للتطبيق.

ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية:

- مامدى مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

ومن خلال ذلك يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهو التمويل الإسلامي؟
- ماهي ظوابط ومعايير التمويل الإسلامي؟
- ماهي المشاكل التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ماهي الأدوات التمويلية التي يستعملها مصرف السلام وكالة أدرار؟

- فرضيات البحث:

- تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص تجعلها ذات أهمية كبيرة في إحداث تنمية إقتصادية.
- المصارف الإسلامية الجزائرية تطبق صيغا تمويلية توافق مع ماجاءت به الشريعة الإسلامية.
- يقدم مصرف السلام الجزائري – وكالة أدرار – عدة بدائل تمويلية تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تمويل نشاطها.
- التمويل الإسلامي: هو تقديم الأموال العينية أو النقدية (المصرف) إلى شخص آخر (العميل) ليتصرف فيها، ضمن أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية، وتتوفر فيه خصائص لا تتوفر في التمويل الربوي.

- أهمية البحث:

- تبرز في هذا الموضوع أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الدور الذي تلعبه في مختلف إقتصاديات دول العالم، فهي تساهم في تحقيق النمو الإقتصادي من جهة وتوفر مناصب الشغل لكثير من المواطنين من جهة أخرى.
- يعتبر التمويل أهم المواضيع التي تهم اصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تقديم بعض الإقتراحات التي من شأنها أن تزيد في تفعيل العلاقة بين المصارف الإسلامية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- أهداف البحث:

نطمح من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

– محاولة المساهمة في مساعدة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تجاوز عقبة التمويل بتوضيح ما يمكن أن يقدمه نظام التمويل الإسلامي لهذا النوع من المؤسسات.

– إثبات مدى ملاءمة نظام التمويل في المصارف الإسلامية لتمويل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء في مرحلة الإنشاء أو النشاط أو عند التوسع.

– التعرف على المعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء كانت تلك المشاكل من وجهة نظر المصارف أو من وجهة نظر المنشآت ذاتها.

– دراسة مدى تطابق الواقع النظري مع الواقع العلمي في المصارف الإسلامية من خلال دراسة ميدانية في مصرف السلام الجزائري – وكالة أدرار – .

- **حدود البحث:**

– الحدود الزمنية: تم إنجاز هذه الدراسة خلال 2022/2021 م

– الحدود المكانية: تم إجراء الجانب التطبيقي بمصرف السلام – وكالة أدرار–

- أسباب إختيار الموضوع:

هناك دوافع موضوعية وأخرى ذاتية أدت إلى اختيار الموضوع وتتمثل في:

– تعتبر الدراسة من أهم المواضيع المواكبة للتطورات الحديثة في مجال تحقيق مبادئ الدين الإسلامي الحنيف.

– الرغبة في معرفة كل خبايا الموضوع على اعتباره يخص الجانب التمويلي والذي ضمن التخصص.

– معرفة الدور الذي تلعبه المصارف في تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبار أن التمويل هو أهم عائق يواجه هذه المؤسسات.

– علاقة الموضوع بتخصص مالية المؤسسة.

– الميولات الشخصية للمواضيع التي تخص التمويل وتطبيقاتهم في المصارف الإسلامية.

– الرغبة في فهم أسس عمل المصارف الإسلامية وقواعد أعمالها التمويلية.

- **صعوبات الدراسة:**

صعوبة الحصول على المعلومات من طرف المؤسسة

- **منهج الدراسة:**
- اعتمدنا في دراستنا على مجموعة من المناهج العلمية والتي تتناسب مع طبيعة الموضوع والمتمثلة في:

المنهج الوصفي في الجانب النظري من أجل توضيح أهم صيغ التمويل المصرفي الإسلامي الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تنمية هذه المؤسسات،واستخدام المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي في تحليل الوثائق والمعلومات المتحصل عليها من الدراسة الميدانية في مصرف السلام الجزائري – وكالة أدرار–

بالإضافة إلى المنهج التاريخي الذي تم الإستعانة به في تتبع مراحل نشأة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

- **هيكل الدراسة:**

قسمنا البحث إلى ثلاث فصول:

✓ الفصل الأول: بعنوان التمويل الإسلامي ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وقسم إلى مبحثين، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى ماهية التمويل الإسلامي وأدواته، والمبحث الثاني إلى ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأشكالها.

✓ الفصل الثاني: الدراسات السابقة: وقسمت إلى ثلاث مباحث، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى الدراسات السابقة المتعلقة بالمتغير المستقل، والمبحث الثاني إلى الدراسات السابقة المتعلقة بالمتغير التابع، والمبحث الثالث المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

✓ الفصل الثالث: خصص للدراسة الميدانية لمصرف السلام الجزائري – وكالة أدرار – حيث قسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول نظرة عامة حول مصرف السلام الجزائري، والمبحث الثاني أساسيات حول مصرف السلام الجزائري – وكالة أدرار – والمبحث الثالث مساهمة مصرف السلام الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصعوبات التي تواجهه.

الفصل الاول

مفاهيم نظرية حول التمويل الاسلامي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

اكتسب التمويل الإسلامي في السنوات الأخيرة اهتماماً بالغا نظراً لأهميته ونجاعته كمصدر تمويلي يتماشى مع ضوابط الشريعة الإسلامية ويجعل العدالة، من مبادئه الأساسية ويأخذ بعين الإعتبار الخصوصيات التمويلية للعديد من المؤسسات، وخصصنا هذا الفصل لتحديد إطار نظري حول التمويل الإسلامي.

ومن خلال هذا سنتطرق الى المباحث التالية:

المبحث الاول: ماهية التمويل الإسلامي وأدواته.

المبحث الثاني: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الاول: ماهية التمويل الإسلامي وأدواته.

في هذا المبحث سوف نتناول مفهوم التمويل الإسلامي وأنواعه وأهم خصائصه إضافة إلى المبادئ والأهمية والأهداف.

المطلب الاول: مفهوم التمويل الإسلامي وأنواعه.

قبل أن نتعرف على مفهوم التمويل الإسلامي سوف نحاول أن نستعرض تعريف مصطلح التمويل بشكل عام.

أولا مفهوم التمويل:

يمثل التمويل عصب المؤسسة وأهم مسؤوليات الادارة المالية،لتغطية احتياجاتها المختلفة، وذلك لضمان استمرار النشاط وعدم تعرض المؤسسة للعجز الذي يمكن أن يضفي الى التصفية أو الافلاس، ومنه يمكن تقديم تعريف للتمويل كالآتي:

حيث يعرف الدكتور عمر حسين التمويل على أنه: " توفر النقود في الوقت المناسب أي الوقت الذي تكون فيه المؤسسة في أمس الحاجة للأموال، كما يوفر الوسائل التي تمكن الأفراد والمؤسسات من الاستهلاك والإنتاج على الترتيب وذلك في فترات معينة ".[1]

ثانيا: مفهوم التمويل الاسلامي:

يعتبر التمويل الاسلامي أحد الأسس التي بات يعول عليها لعمارة الأرض، وذلك وفق اتباع مجموعة من الأسس والمبادئ التي تركز على الشريعة الاسلامية، ولكن ما المقصود بالتمويل الاسلامي وفيما يختلف أو يتفق مع التمويل التقليدي، أو الوضعي، أو الذي ينظر اليه على أنه ربوي من الوجهة الاسلامية؟[2]

التمويل الإسلامي هو نوع من التمويل، أو على الأصح أسلوب في التمويل يستند إلى قاعدة فقهية وهي أن الربح يستحق في الشريعة بالملك أو العمل وهو مايعني أن عنصر العمل يمكن أن يدخل النشاط الاقتصادي على أساس الربح، فالتاجر الذي لديه خبرة بالعمل التجاري يمكن أن يدخل السوق بدون مال ويعمل بمال غيره عن طريق تقاسم الربح بنسبة يتفقان عليها وبما أن التمويل المصرفي

---

[1] عمر حسين، الموسوعة الإقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، بدون سنة نشر، ص145.

[2] عاد زهير، قادي صفوان، بوشريط البشير، عاشور محمد عبد القادر، **التمويل الإسلامي ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة بنك البركة "وكالة الوادي"** مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، اقتصاد نقدي وبنكي جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2018/2017، ص3.

يعتمد على تقديم مال مملوك، فيكون الاسترباح فيه بالملك أو بالعمل، أي أن التمويل الإسلامي هو تمويل يعتمد على الملك أساساً للربح، وهذه القاعدة تقتضي أن من ملك شيئاً استحق أية زيادات تحصل في ذلك الشئ ومثل ذلك لو اشترى تاجر سلعة بثمن ثم باعها بثمن أعلى فإن الزيادة التي حصلت في كمية النقود التي لديه هي أيضا ملك له.[1]

عرف منذر قحف التمويل الاسلامي " تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح من مالكها الى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية "[2]

وعرفه فؤاد السرطاوي بأنه: " قيام الشخص بتقديم شئ ذو قيمة مالية لشخص آخر اما على سبيل التبرع أو على سبل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقا وفق طبيعة كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار الاداري والاستثماري"[3]

ومن الملاحظ على هذا التعريف أنه حصر التمويل فقط على أن يكون بين شخصين دون أن التمويل الذي قد يكون من الدولة أومن المؤسسات المالية والمصرفية.

ثالثاً: أنواع التمويل الاسلامي:

يمكن التمييز بين نوعين من التمويل في الاقتصاد الاسلامي هما التمويل التجاري والتمويل المالي، فنسمي عملية التمويل التي تكون فيها سلطة رب المال ضئيلة ويترك فيها القرار الاستثماري الى الطرف المستفيد من التمويل بالتمويل المالي، بينما التمويل التجاري يكون في الحالات التي يتمتع بها رب المال بكل صفات التاجر ففي التمويل المالي يمكن لرب المال أن يقرر في شيئين فقط هما:

*اختيار المدير وتحديد الشروط العامة للعلاقة التي تربط معه، ومنها نوع النشاط الاستثماري ومجاله.

*أو اختيار الأصل الثابت الذي يتم استثماره.

أما التمويل التجاري فرب المال يتحلى بصفة التاجر كاملة أي أنه يتخذ القرار الاستثماري بمفرده، من ذلك اختيار السلعة التي يشتريها ويقوم بتخزينها ثم بيعها أوتأجيرها للطرف المستفيد من التمويل، الذي قد يستفيد من السلعة استهلاكاً أو استغلالاً ويترتب عليه ذلك التزامات لصاحب السلعة.

---

[1] ميلود زيد الخير، قراءات حول: **التمويل الإسلامي الأسس والمبادئ**، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، ص03.

[2] بوزيد عصام، **التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة– دراسة حالة الجزائر**،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2010/2009، ص03.

[3] موساوي محمد شريف، اولاد علي محمد، التمويل الإسلامي الأصغر كآلية بديلة لتمويل المؤسسات المصغرة – دراسة تجربة اليمن والسودان– مذكرة ماستر علوم اقتصادية، اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أحمد دراية أدرار،2018/2017، ص09.

من خلال ماسبق، يمكن القول بأن التمويل التجاري يقوم على البيع، في حين أن التمويل المالي هو تعاون بين رأس المال والعمل. وأهم مايميز بين النوعين أن الأول لا يمكن أن يحل محل الثاني لأنه لا يسد الحاجات التي من أجلها أُبيح التمويل المالي، ولأنه لا يستطيع استيعاب كل الظروف التي تطرأ على عمليات التمويل.

بالإضافة إلى هذا، يوجد نوع آخر من التمويل في الاقتصاد الإسلامي قائم على التعاون والبر والإحسان، يسمى بالتمويل التعاوني أوالتكافلي، فالتعاون والبر والإحسان خصال حثت عليها الشريعة الإسلامية من أجل وحدة المجتمع ومحاربة للطبقية والفقر فيه، ونلمس هذا النوع من التمويل في أموال الهبة ووالوقف والقرض الحسن.

وتحت كل نوع من هذه الأنواع المذكورة توجد مجموعة الصيغ التمويلية التي تختلف كل منها عن الأخرى، وهذا ما يجعل التمويل الإسلامي يغطي كافة احتياجات الممول ويمكّنه من استيعاب جميع الظروف الممكنة لأي مشروع كان.[1]

المطلب الثاني: خصائص ومبادئ التمويل الإسلامي.

أولاً: خصائص التمويل الإسلامي:

يتميز التمويل الإسلامي بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن التمويل التقليدي ومن أهم هذه الخصائص مايلي:

1- إستبعاد التعامل بالربا أخذاً وعطاءاً:تستند هذه الخاصية إلى القاعدة الإسلامية الخاصة بحرمة الربا وحرمة التعامل به والمتمثلة بقوله عز وجل ﴿٢٧٤﴾ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْۚ ﴿٢٧٥﴾

البقرة، الآية 275[2]

وتعتبر هذه الخاصية من أهم الخصائص التي تساهم في تحقيق العدالة الإجتماعية، فهي تمنع الظلم وتحد من تركز الثروة وتحد من البطالة وتضمن حق الفقير في تنمية موارده ومواهبه وإبداعاته.

2- توجيه المال نحو الإستثمار الحقيقي: من أهم الخصائص التي يجب أن تميز التمويل الإسلامي الإستثماري للمشروعات الصغيرة والتوسطة هو توجيه المال نحو الإستثمار الحقيقي فإن أي ربح ينتج

[1] عاد زهير وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص04-05.

[2] سورة البقرة، الآية 275.

عن هذا الإستثمار يكون ربح حقيقي يظهر في زيادة عناصر الإنتاج، مما يبيّن لنا قدرة مصادر التمويل الاستثماري الإسلامية على تنمية طاقات المجتمع وموارده وقدراته.

3- توجيه المال نحو الإنفاق المشروع : إن من الخصائص التي تميز التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن يكون هذا التمويل في مشاريع مباحة من وجه نظر الشرع فلا ينفق على المشاريع المخالفة لمقاصد الشارع الحكيم والتي تؤدي إلى مفسدة الفرد والمجتمع.

4- التركيز على سلوك الفرد نحو الأخلاق الفاضلة: إن من خصائص التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة هي تربية روح الفرد على الأخلاق الفاضلة والصفقات الحسنة فهو يربي فيه صفقات الأمانة والثقة بالنفس والإخلاص والإتقان في العمل مما يوفر فرص أكبر لنجاح المشروعات وبالتالي نجاح عملية التنمية.

5- التركيز على طاقات الفرد ومهاراته وإبداعاته: إن من أهم خصائص التمويل الإسلامي هي التركيز على تنمية طاقات الفرد والتركيز على حاجاته ومهاراته الريادية والإبداعية بحيث يكون التمويل الإسلامي قاعدة الإنطلاق لهذه الطاقات والإبداعات التي يعول عليها في تقدم المجتمع فالتمويل الإسلامي يجب أن يكون أداة للتنمية التي لن تتحقق من غير الإهتمام بالفرد وطاقاته.[1]

ثانياً: مبادئ التمويل الإسلامي.

تضبط التمويل في الإسلام مجموعة مبادئ، وسنتناولها على النحو التالي:

1- ارتباطه بالعقيدة: لقد سمحت الشريعة الاسلامية بكل النشاطات الاقتصادية في إطار ضمان المصالح العامة وحراستها، ومنحت ولي الأمر حق الإشراف واتخاذ الإجراءات التي تكفل تحقيق المثل والقيم التي يتبناها الإسلام.

2- الواقعية: تشريعات الإسلام تلبي متطلبات واقع الحياة الحقيقية الصحيحة، فالأصل في المعاملات هو الإلتفات إلى المصالح والمقاصد، لذلك فالشرع لم يمنع من المعاملات إلا ماشتمل على الظلم كتحريم الربا والإحتكار والغش أما ما خشي فيه أن يؤدي إلى نزاع وعدواة بين الناس كبيوع الغرر فالمنع في هذا المجال ليس تعبدياً بل معللا.

3- تعريف الإكتناز: وحرصاً من الإسلام على إدخال المالفي الدورة الاقتصادية، فقد حرم الاسلام اكتناز المال، حيثقال الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز قائلاً: ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ كَثِيرًا

[1] محمد عبد الحميد محمد فرحان، **التمويل الاسلامي للمشروعات الصغيرة**، دراسة لأهم مصادر التمويل،مذكرة ماجستير كلية العلوم المالية والمصرفية- قسم المصارف الاسلامية2003، ص33-34.

مِّنَ ٱلۡأَحۡبَارِ وَٱلرُّهۡبَانِ لَيَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلۡبَٰطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۗ وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٖ ﴿٣٤﴾ يَوۡمَ يُحۡمَىٰ عَلَيۡهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكۡوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمۡ وَجُنُوبُهُمۡ وَظُهُورُهُمۡۖ هَٰذَا مَا كَنَزۡتُمۡ لِأَنفُسِكُمۡ فَذُوقُواْ مَا كُنتُمۡ تَكۡنِزُونَ ﴿٣٥﴾ سورة التوبة، الآية،34-35. وكان صلى الله عليه وسلم في الجانب العملي لايبقى شيئاً من الغنائم أو الإيرادات في بيت المال بل يوزعه جميعاً حتى يكون للمال دوراً في تنشيط الدورة الإقتصادية وحتى الفئات المحرومة في المجتمع المسلم أمر بإدخال أموالهم في دورة الإقتصاد، فقال صلى الله عليه وسلم " **من ولي يتيما فليتجر له ولا يتركه حتى تأكله الصدقة** .رواه الترمذي ".

4- استثمار المال في الطيبات وتجنب الخبائث: مراعاة الحلال أمر واجب في كسب المال وفي اتفاقه على حد السواء، وسواء كان الانفاق استهلاكيا أو إنتاجياً في الضرورة أن يستمر في الحلال أو في الطيبات، فالطيبات هي كل ما أحل الله فاستطابتها النفس وانتفعت بها. والخبائث هي كل ما حرم الله فاستخبثتها النفس وتضررت بها. إلى أن الإنتفاع بالطيبات وتجنب الخبائث هو تحقيق للمصلحة والمصلحة في الشريعة هي الوجه الثاني لمقاصدها لذا وجب إضافة إلى استثمار المال في الحلال أن تراعي أوليات المقاصد الشرعية والتي رتبها الفقهاء إلى ضروريات(كليات) حاجيات وتحسينات (كماليات).

5- الالتزام الأخلاقي في الأنشطة الاستثمارية: يتميز التمويل الإسلامي بالالتزام بالأحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية في جميع معاملاتها خلافاً للتمويل التقليدي، فالبنوك الإسلامية تمتنع عن التمويل والاستثمار في المشروعات المنافية لتعاليم ومبادئ ديننا الإسلامي الحنيف، فهي تجتنب كل تعامل في جهالة أو غرر أوغبن وأكل أموال الناس بالباطل، كما أن تحري الحلال في التمويل والاستثمار من أهم المعايير دراسات الجدوى وتقييم المشاريع في البنوك الإسلامية.[1]

[1] ابراهيم جواد، **دور التمويل الاسلامي غير ربحي (القرض الحسن، الزكاة، الوقف..) في دعم المشاريع المصغرة- دراسة حالة تجارب رائدة مع الإشارة لحالة الجزائر**- مذكرة ماستر ، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة مالية جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي2021/2020،ص42-43.

6- تحريم الربا: الربا بطبيعته يؤدي إلى فصل المديونية عن النشاط الإقتصادي مثلا في التبادل والإنتاج، فالفوائد على القروض وعلى الديون المؤجلة تنمو تلقائيا مع مرور الوقت، بغض النظر عن حصول عمليات حقيقية توظف التمويل في توليد الثروة ورفعا للإنتاجية، ومع نمو المديونية تنمو الفوائد عليه أو ما يسمى خدمة الدين والأقساط التي يجب دفعها أولاً بأول، هذه الأقساط تدفع بطبيعة الحال من الدخل والمدخرات الناتجة عن النشاط الحقيقي ولكن مع النمو المتسارع للمديونية لا يعود بمقدور الدخل أن يفي بمستحقات خدمة الدين وأقساطه ويصبح الوضع غير قابل للاستمرار.[1]

المطلب الثالث: أهمية وأهداف التمويل الإسلامي.

أولاً: أهمية التمويل الإسلامي:

إن أهمية التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة ودورها الفاعل في عملية التنمية نابع من خصائص التمويل الإسلامي المستمدة من الشريعة الإسلامية السمحاء كمنهج متكامل للحياة وللدور الرائد المتكامل الذي تحققه مصادر التمويل الإسلامي في تلبية احتياجات الفرد المسلم بما يكفل تحقيق التنمية الحقيقة للفرد والمجتمع.

فالتمويل الإسلامي بصفته نابعاً من المبادئ السمحاء للإسلام لا يقتصر على تلبية حاجات الفرد المادية فقط بل أنه يوازن وبشكل دقيق بين الحاجات المادية والحاجات المعنوية، فهو بقدر مايكون قادراً على تلبية الحاجات المادية فإنه وبمصادره المختلفة يربي في الفرد المسلم صفات الأمانة والثقة بالنفس والإخلاص والإتقان في العمل ويربي فيه صفة الرقابة الذاتية والخوف من الله عز وجل أولاً وأخيراً.

كما أن التمويل الإسلامي أسلوب مثالي في الموازنة بين حاجات الفرد وحاجات المجتمع فهو يركز على الفرد من منظور مصلحة المجتمع حيث أنه ينمي في الفرد المسلم شعوره بانتمائه لدينه ووطنه ومجتمعه وبالتلي فإن التمويل الإسلامي بمصادره المختلفة يوجه سلوك الفرد وأهدافه نحو تحقيق النفع له ولمجتمعه باعتباره جزء لا يتجزأ من المجتمع.[2]

ثانياً: أهداف التمويل الإسلامي:

لا شك أن التمويل الإسلامي عندما وُجد وأُسّس كان له أهداف سامية، حيث أنه كما هو معلوم أن الأمة الإسلامية وخلال عدة عقود أو يمكن أن نقول قرون، وبعد حالة الضعف التي كانت تعيشها المجتمعات الإسلامية، وخصوصا في فترة الإستعمار، أصبحت تعيش على ما يقدم لها من خلال

[1] ابراهيم خليل عليان، **التمويل الاسلامي**، مؤتمر بيت القدس الخامس، جامعة القدس، فلسطين،2008،ص9.

[2] محمد عبد الحميد محمد فرحان، مرجع سبق ذكره، ص32.

ثقافات أخرى لا تراعي المبادئ والأسس التي تقوم عليها الشريعة الإسلامية، وهذا بلا شك نتج عنه أحد خيارين، إما مواكبة الإتجاهات الإقتصادية للعالم المتقدم حتى وإن كانت لاتتوافق مع شرع الله، أوالعيش في عزلة تزيد من حالة المعاناة والفقر التي يعيشها العالم الإسلامي تلك الفقرة.

وبالتالي كان ضرورياًعلى المختصين، والباحثين في علوم الشريعة والإقتصاد محاولة إيجاد بدائل، تتميز بأنها لا تتعارض مع الأصول والأسس التي قررتها الشريعة الإسلامية، وفي نفس الوقت تتناسب مع التقدم الذي يشهده العالم اليوم في الإقتصاد والتنمية، ولذلك نجد أنه كان لابد من وجود مشاركة بين الباحثين في علوم الشريعة وخصوصاً في علوم المعاملات المالية، والمختصين في الإقتصاد والعلوم المالية، لمحاولة الإقتباس من العقود التي تمت دراستها في كتب الفقه من قبل، ومحاولة تطبيق قواعدها على صيغ متقاربة معها في الأصول، وإن كانت قد تختلف عنها نوعاً ما التطبيق، بغرض تطوير تلك الصيغ لإيجاد صيغ جديدة، يمكن أن تكون بديلاً للصيغ المتشرة في المؤسسات المالية في العالم والتي تعتبر غير متوفقة مع الشريعة، وفي نفس الوقت تكون مثل هذه الصيغ تساهم في الحركة التنموية للمجتمعات الإسلامية، وتحقق رغباتهم وحاجاتهم سواء كانت الرغبات والحاجات على مستوى الأفراد أو المؤسسات.

وبالتالي يمكن تلخيص بعض أهداف دراسة التمويل الإسلامي بما يلي:

1- إيجاد بدائل للتمويل الغير متوافق مع الشريعة مثل القرض بفائدة سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات.

2- تحقيق التنمية للمجتمعات الإسلامية.

3- إيجاد فرص عمل من خلال توفير أنواع التمويل التي تقدم للشركات الكبرى وهذا بالتالي يساهم في توفير فرص عمل لديها للأفراد، أو توفير رأس مال صغير للأفراد لإنشاء مشاريع صغيرة تفيد المجتمع.

4- تحقيق عوائد جيدة لأصحاب رؤوس الأموال عبر إدّخارها لدى مؤسسات مالية تقدم أدوات إستثمارية متوافقة مع الشريعة، وهذه المؤسسات تمارس دورها بإستثمار تلك الأموال لأصحابها.[1]

المطلب الرابع: ضوابط ومعايير التمويل الإسلامي:

هناك العديد من الضوابط والمعايير التي يجب مراعاتها في التمويل، وهي كما يلي:

[1] صلاح بن فهد الشهلوب، **صناعة التمويل الإسلامي ودورها في التنمية**، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، المملكة العربية السعودية، 2007، ص3-4.

أ- المعايير الشرعية: ويتعلق الأمر بضابطين اثنين هما:

* عدم التعامل بالربا.

* تمويل المشروعات المباحة شرعاً، فلا يجوز التمويل لمشاريع محرمة شرعاً.

ب- المعايير الفنية:

كمعايير السلامة المالية، والتي تعتمد على قدرة العميل المالية، قوة مركزه المالي، التعرف على حالة السيولة والتدفقات النقدية، ومراجعة الوثائق والمستندات الثبوتية.

ج- المعايير الإدارية:

*معايير متعلقة بشخص طالب التمويل. وتشمل تقييم صاحب المشروع الصغير من حيث الإلتزام الديني، الخلق، الأمانة، القوة، الكفاءة والخبرة.

* معيار دراسة جدوى المشروع. وتشمل دراسة جدوى المشروع وعناصر النفقات والإيراد في المشروع والفترة اللازمة لاستعادة المبالغ المستثمرة.

*معايير المتابعة والإشراف. وهو من أهم معايير التمويل الإسلامي إذ أن مانح التمويل لا سيما في التمويل الاستثماري وتمويل الدولة يجب ألا يقتصر دوره في منح التمويل بل يجب علية متابعة النشاط وتقييمه، وذلك لأن التمويل الإسلامي بطبيعته إنما يكون تمويل لمشاريع تمتزج فيها عناصر الإنتاج ومن ثم لزم المتابعة منأجل ضمان نجاح هذه المشاريع وتحقيق التنمية .

* معايير الضمانات المالية : إن صيغ التمويل الإسلامي لا يتطلب ضمانا على الربح أو الخسارة وإنما يكون الضمان على التعدي والتقصير فيجب التأكد منها .

معوقات التمويل الإسلامي:

1- التمويل الإسلامي بحاجة لتعزيز أسس الشفافية، وإرساء بنى تحتية مناسبة.

2- إضافة إلى أن الكفاءات البشرية المؤهلة في قطاع التمويل مازالت غير كافية.

3- افتقار التمويل الإسلامي لآلية تقييم المخاطر، وفقدان عنصر التنوع والابتكار.

4- عدم وجود أي قانون واضح أو تشريع مفصل يحدد طبيعة عمل المنتجات المالية الاسلامية التي يتم طرحها.[1]

إيجابيات وسلبيات صيغ التمويل الإسلامي:

إيجابيات صيغ التمويل الاسلامي:

[1] ميلود زيد الخير،مرجع سبق ذكره، ص5-6.

1- إن التمويل الإسلامي في الأساس هو جزء من الاقتصاد الإسلامي القائم على تنمية المجتمع والمشاركة الفاعلة في القيام بمسؤولياته الاجتماعية.

2- التمويل الإسلامي قائم على مبدأ توفير الحلول التمويلية للعملاء وتقديم التمويل المناسب لحالتهم ووضعهم وتلبية احتياجاتهم لا لإثقال كاهلهم بالديون وجعلهم يقترضون لإشباع حاجات استهلاكية غير ضرورية.

4- إن البنوك الإسلامية يمكنها أن تلعب دوراً مهما في توريرر التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا راجع إلى عدم المبالغة في شروط التمويل، وعدم اشتراط الضمانات التي تقرضها على هذه المؤسسات.

سلبيات صيغ التمويل الإسلامي.

1- تأثير السحب والإيداع المفتوح على تحديد الأرباح: إن رتح المجال أمام المستثمرين للدخول والخروج من المضاربة في أي وقت جعل من قضية تحديد الأرباح أمراً معقداً.

2- تأثير تفاوت الإيداع من حيث التاريخ: وهذه عقبة أخرى في الوصول إلى التحديد الفعلي للأرباح. حسابات الودائع لا تفتح في تاريخ واحد، بل يختلف تاريخ الإيداع من شحص لآخر، بعض المستثمرين يفتح حسابه في بداية الشهر، وآخر في نهايته.[1]

المبحث الثاني: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن التطرق إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتطلب تحديد مفهوم دقيق وشامل لهذه المؤسسات وماتحتويه من أهمية، حيث يمكن الفصل من خلاله بين المؤسسات الكبرى وهذا النوع من المؤسسات، ويحظى بالقبول من طرف أغلبية الهيئات والباحثين في هذا المجال .

لذا سنحاول في هذا المبحث الإلمام ببعض التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: صعوبة تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ترجع صعوبة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التنوع الإقتصادي والقانوني للدول، وتبقى إشكالية تعريف هذا الصنف من المؤسسات رهينة معاييرها الحجمية، ويمكن إجمال صعوبات تعريف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مايلي:

1- إختلاف مستويات النمو الإقتصادي:

---

[1] فلاني يوسف، بن عومر عبد السميع، **دور صيغ التمويل في إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة بنك البركة وكالة غرداية-** مذكرة ماستر،تخصص مالية المؤسسة، قسم العلوم التجارية،2018/2017،ص12-13.

ويتمثل في التطور الغير متكافئ بين مختلف البلدان من حيث مستويات نموها الإقتصادي، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الصناعية كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا تعتبر كبيرة في الدول النامية كالجزائر مثلاً ، كما أن شروط النمو الإقتصادي والإجتماعي تختلف من فترة لأخرى بالإضافة إلى أن المستوى التكنولوجي يحدد بدوره أحجام المؤسسات الإقتصادية ويعكس التفاوت في مستوى التطور الإقتصادي.

2- تنوع النشاط الاقتصادي:

يبقى تحديد حجم المؤسسة مرتبطة بطبيعة النشاط الذي تزاوله، حيث أن بعض الصناعات تعتمد على كثافة في العمل، والبعض الآخر تمتاز بكثافة في رأس المال، فعلى سبيل المثال تعريف مؤسسة متوسطة الحجم ذات طابع تجاري يختلف عن تعريف مؤسسة أخرى في نفس الحجم ولكن ذات طابع صناعي، لهذا من الصعب أمام إختلاف أوجه النشاط الإقتصادي إيجاد تعريف واحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقوم على أساس عدد العمال.

3- إختلاف فروع النشاط الإقتصادي:

يتفرع كل نشاط إقتصادي حسب طبيعته إلى عدد كبير من الفروع الإقتصادية فينقسم النشاط التجاري مثلاً إلى التجارة بالجملة والتجارة بالتجزئة أو إلى تجارة خارجية وتجارة داخلية، وتنقسم بقية الأنشطة بدورها إلى عدد من الفروع، ولذلك فإن كل مؤسسة تختلف حسب النشاط الذي تنتمي إليه، أو إلى أحد فروعه من حيث كثافة اليد العاملة ورأس المال الموجه للإستثمار. فالمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة التي تنشط في صناعة الحديد والصلب تختلف عن مؤسسة أخرى في الصناعة الغذائية أو المؤسسات النسيجية من حيث الحجم.

4- تعدد الأطراف المعنية بها:

لقد تعددت تخصصات المهتمين بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث نجد علماء الإقتصاد بالدرجة الأولى، المستثمرين والحكومات التي تعتمد على مهارات المختصين في المجال القانوني.

*علماء الإقتصاد: يهتم علماء الإقتصاد بكل من حالة الإقتصاد وتركيبته، يهمهم معرفة عدد الوحدات التي يتكون منها ونشاطها (فيما إذا كانت صناعة أو خدمة مثلاً)، وحجم عوامل الإنتاج التي تستخدمها (رأس المال، العمالة وغيرها)، وكذلك مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الخام.

*علماء الإدارة: يهتم علماء الإدارة بكل المؤسسات على إختلاف أحجامها، لأن تنظيم وإدارة هذه المؤسسات يتأثر بعدد العاملين فيها، فإن كثيراً منهم يعرفون الحجم من خلال الإعتماد على معيار عدد العمال.

*المستثمرون: يحتاج من يرغب بإقامة مؤسسة خاصة به أن يعطيها إسماً فمثلاً إذا قرر شخص أو مجموعة أشخاص الإستثمار في مشروع ما، قد يشيرون إليه بعدة تسميات.

*الحكومة: تحتاج الدولة لأن تعطي أسماء للمؤسسات والمشاريع التي تمنحها تراخيص لممارسة نشاط إقتصادي، وتستعمل في ذلك المختصين في المجالين الإقتصادي والقانوني.

5- تعدد معايير التعريف:

إن كل محاولة لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإيجاد التعريف النمناسب لها، تصطدم بوجود عدد هائل ومتنوع من المعايير والمؤشرات، ففي بلجيكا مثلاً هناك أكثر من ثمانية وعشرين معياراً، منها ما يأخذ في الحسبان الحجم والقياس كمعيار عدد العمال، حجم الإستثمارات، ومنها ما يعتبر الخصائص النوعية كمعيار يمكن أن يحدد لنا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتميزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى.[1]

المطلب الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند بعض الدول.

تختلف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند بعض الدول وذلك بإختلاف المستوى الإقتصادي، والتكنولوجي لكل دولة وفيما يلي يمكن ملاحظة هذا التباين في مختلف تعاريف الدولة والمتمثلة في:

1- تعريف الإتحاد الأوروبي:

حدد التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات ص و م سنة 1996 من طرف الاتحاد، ويرتكز هذا التعريف على ثلاثة مقاييس: المستخدمون ورقم الأعمال، الحصيلة السنوية واستقلالية المؤسسة.

- المؤسسة المصغرة هي مؤسسة تشغل أقل من 10 أجزاء.

- المؤسسة الصغيرة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 أجيراً، وتنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين أورو، أو لا يتعدى ميزانيتها السنوية 5 ملايين أورو.

[1] لبنى بومعزة، **واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق صيغ التمويل الإسلامي دراسة حالة بنك البركة وكالة عين مليلة**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2017/2016، ص3-4-5.

– المؤسسة المتوسطة هي تلك التي توافق معايير الإستقلالية، وتشغّل أقل من 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو.[1]

2– تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:

لقد تم تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العمال كما يلي:[2]

الجدول رقم 1: تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أنواع المؤسسات	المعيار المتعدد
المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة	من 1 إلى 5 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
مؤسسات التجارة بالجملة	من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
المؤسسات الصناعية	عدد العمال 250 عامل أو أقل

3– تعريف بلدان جنوب شرق آسيا:

في دراسة حديثة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قام بها اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا استخدم كل من " بروش " و " هيمنز " التصنيف الآتي:

– مؤسسات عائلية حرفية من 1 إلى 9 عامل.

– مؤسسات صغيرة: من 10 إلى 49 عامل.

– مؤسسات متوسطة: من 50 إلى 99 عامل.

– مؤسسات كبيرة: 100 عامل فأكثر.[3]

4– التعريف المعتمد في الإقتصاد الجزائري:

في ظل غياب تعريف قانوني محدد ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كانت الحكومة الجزائرية مجبرة على إيجاد تعريف ومعايير محددة لهذه المؤسسات، وهو مايدفع القانون الجزائري إلى الأخذ بالتعريف نفسه المطبق في الإتحاد الأروبي، حيث في 12 ديسمبر 2001 صدر القانون رقم

---

[1] **المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي:** تقرير من أجل السياسة لتطوير المؤسسات ص و م في الجزائر، (الدورة العامة العشرون: جوان2002)، ص06.

[2] لخلف عثمان، دور **ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية** (رسالة ماجستير، غير منشورة) كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1994، ص11.

[3] عقبة نصيرة، **فعاليةالتمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، فرع نقود وتمويل، 2015/2014، ص11.

01- 18 والمتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها: كل مؤسسة إنتاج للسلع والخدمات، توظف من 1 إلى 250 شخصاً، ولا يتجاوز رقم أعمالها 2 مليار دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري، كما تتوفر على الإستقلالية بحيث لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويسمح مشروع القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المطروح في جدول أعمال الدورة 2016-2017 للمؤسسات التي يمتلك رأس مالها الجماعي في حدود 49% من طرف شركة أو عدة شركات ذات رأس المال الإستثماري والتي تستوفي باقي معايير التعريف بالإستفادة من المزايا المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

والجدول التالي يوضح التعريف المعتمد من قبل المشروع الجزائري " للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "

الجدول رقم 2: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	1-9	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 مليون دج
مؤسسة صغيرة	10-49	أقل من 200مليون دج	أقل من 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	50-250	من 200مليون إلى2 مليار دج	بين 100 و 500 مليون دج

المطلب الثالث: أهمية وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة تظهر خاصة من خلال دورها التنموي، وعلى عدة مستويات منها: المستوى الفردي، الإجتماعي والإقتصادي، وإذا لم يكن هنالك تعريف واضح متفق عليه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهنالك مجموعة من الخصائص والسمات التي يمكن أن تميزها عن باقي المؤسسات، وتجعل منها وسيلة هامة للمساهمة في تنمية إقتصاديات معظم الدول، بالإضافة إلى مختلف أشكالها وأنواعها، وهو ما سنحاول إيجازه من خلال هذا المبحث.

أولاً: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تنبع أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الفوائد التي تعود على صاحب المؤسسة، الإقتصاد الوطني، والمجتمع ككل:

[1] سمير براهيمي، **دور بحوث التسويق في إتخاذ القرارات التسويقية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية سطيف**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة أم البواقي، 2009-2010، ص133.

1- بالنسبة لصاحب المؤسسة: تتمثل أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

* تشبع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حاجة أصحابها في إثبات الذات، فصاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الناجحة يشعر أنه إنسان إستطاع أن يحقق لنفسه ولغيره التقدم والنمو، إلى جانب أن يضمن له ولأسرته الحصول على دخل ذاتي.

* توفر له فرصة لتوظيف مهاراته وقدراته الفنية وخبراته العلمية والعملية لخدمة مؤسسته. [1]

2- بالنسبة للمجتمع :

تتمثل أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للمجتمع فيما يلي :

* تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق التوازن الإجتماعي في الوطن ، وذلك من خلال التنمية الإقتصادية ، وفي الإنتشار الجغرافي ، وتحقيق النمط المتوازن لجميع أقاليم الدولة ، وزيادة حجم الإستثمارات في هذه الأقاليم .

* تشارك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حل مشكلة البطالة ، حيث أنها تستوعب عددا معتبرا من اليد العاملة في مختلف المجتمعات ، وبذلك فهي تعطي مستوى معيشة أفضل.[2]

3- بالنسبة للإقتصاد:

تكمن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للإقتصاد الوطني فيما يلي:

* تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إستغلال مدخرات المواطنين والإستفادة منها في الميادين الإستثمارية المختلفة، بدلاً من تبذير هذه المخدرات في الإستهلاك المباشر.

* تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في زيادة القيمة المضافة، والناتج الداخلي الخام والدخل الوطني لكل بلد، وكذلك تساهم في تصدير المنتجات الغذائية والصناعية المختلفة.

* تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنويع هيكل الإنتاج، لأنها لا تعتمد على إنتاج منتج واحد بل إنها منتشرة في مختلف أنواع الصناعات والخدمات المختلفة، وكذلك فهي تصلح لكافة القطاعات الصناعية، وهذا يساعدنا أيضاً على مدها بقطع الغيار ومستلزمات الإنتاج الصغيرة للمؤسسات الكبيرة.[3]

---

[1] نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط1، 2007،ص76.

[2] نبيل جواد، نفس المرجع السابق، ص77.

[3] محمد هيكل، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**،القاهرة، مجموعة النيل العربية، ط2007، ص132.

ثانياً: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الكبيرة بمجموعة خصائص ومميزات والتي يمكن إختصارها في:

1- إستقلال الأداء حيث أن صاحب المشروع عادةً مايكون هو مدير المشروع.

2- إنخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإنشاء المشروعات الصغيرة، وذلك في ظل تدني حجم المدخرات لهؤلاء المستثمرين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

3- تلبية جزء من إحتياجات السوق المحلي خاصة من السلع التي يمكن أن تنتجها بشكل إقتصادي ومقبول.

4- التقليل من مخاطر إقتصاديات الحجم الكبير وذلك بتقديم بدائل إنتاجية أقل تكلفة لمختلف السلع الإنتاجية.

5- صغر حجم المشروع مقارنة بالمشروع الكبير.

6- قلة عدد العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

7- إحتياجاتها من المعدات والآلات ومستلزمات الإنتاج بسيطة نسبيا.[2]

8- الفعالية والكفاءة تتجلى فعالية كفاءة هذه المؤسسات في قدرتها على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لمالكها وإشباع رغبات واحتياجات العملاء بشكل كبير.

9- سهولة القيادة والتوجيه وتحديد الأهداف الواضحة للمشروع بسهولة إقناع العاملين وبالأسس والسياسات والنظم التي تحكم المشروع.[3]

10- تتميز بروح المبادرة والابتكار حيث بإمكانها إنشاء العديد من الوحدات الصناعية التي تقوم بإنتاج تشكيلات متميزة.[4]

---

[1] لبنى بومعزة، مرجع سبق ذكره،ص13.

[2] محمد وجيه بدوى، **تنمية المشروعات الصغيرة**، الإسكندرية،المكتب الجامعي الحديث، ط1، 2004، ص10.

[3] سامية عزيز، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تخصص تنمية، 2014/2013،ص78-79.

[4] قويدري عياش، " **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كميزة تنافسية والتحديات الاقتصادية العالمية الجديدة** " ، ملتقى حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأغواط 2004/08/09، ص184.

المطلب الرابع: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تأخذ عدة أشكال وأنواع وذلك حسب تعدد المعايير سوف نتحدث ونذكرها في مايلي:

أولاً: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعيار القانوني:

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كغيرها من المؤسسات هذا المعيار إلى:

1- المؤسسات الخاصة: هي المؤسسات التابعة للقطاع الخاص، حيث تعود ملكيتها للخواص، يعتبر هذا النوع من المؤسسات الأكثر إنتشاراً في العالم، تتخذ عدة أشكال يمكن إدراجها ضمن مجموعتين أساسيتين هما:

أ- المؤسسات الفردية: وهي المؤسسات التي يمتلكها شخص واحد ولهذا النوع من المؤسسات عدة مزايا منها:

صاحب المؤسسة هو المسؤول الأول والأخير عن نتائج أعمال المؤسسة.

صاحب المؤسسة هو الذي يقوم لوحده بإدارة وتنظيم وتسيير المؤسسة.

ب- مؤسسات الشركات: في هذا النوع من المؤسسات يتوزع التسيير ورأس المال على أكثر من شخص، وقيامها يتطلب توفيربعض الشروط مثل الحرص بين الشركاء حول موضوع نشاط المؤسسات، وقيمة مايقدمه كل شريك كحصة في رأس المال وتتفرع إلى:[1]

ب-1- شركات الأشخاص: تتكون شركات الأشخاص بين أشخاص يعرفون بعضهم البعض أي أنها تقام على الإعتبار الشخصي والثقة المتبادلة بين الشركاء، وتعرف بشركات الحصص لأن مؤسسيها يشتركون فيها عن طريق تقديم حصة من رأس المال وبالمقابل الحصول على جزء من الأرباح وتضم شركات التوصية البسيطة، شركات التضامن، شركة المحاصة، شركات ذات المسؤولية المحدودة.[2]

ب-2- شركات الأموال: تتكون من أشخاص يقدمون حصص على رأس مالها على شكل أسهم، وتتمثل في شركات التوصية وشركات المساهمة.

2- المؤسسات العامة: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها إلى القطاع العام ويمكن تقسيمها إلى:

---

[1] كاسر النصر المنصور وشرقي ناجي، **إدارة المشروعات الصغيرة**، إدارة حامد للنشر، عمان- الأردن، 2000، ص32.

[2] رابح خوني، رقية حساني، **أفاق تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية 25-28 ماي 2003 حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاديات المغاربية، مخبر الشراكة والإستثمار، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2004، ص64.

أ- المؤسسة العمومية التابعة للجماعات المحلية: هي المؤسسات التي تنشأ من قبل الولاية، البلدية ومعا، وتكون ذات أحجام صغيرة ومتوسطة ويمكن نشاطها في النقل والخدمات العامة.

ب- المؤسسات النصف عمومية: وتضم الطرفين، الدولة ممثلة في مؤسسة عمومية، والقطاع الخاص.[1]

ثانياً: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة النشاط.

نجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا المعيار تنقسم إلى:

1- المؤسسات الصناعية: يقصد بالمشروعات الصناعية الإنتاجية تحويل المواد الخام إلى المواد مصنعة، أو نصف مصنعة، أو بتحويل المواد النصف مصنعة إلى مواد كاملة التصنيع أو التجهيز وتعبئتها وتغليفها، وتتسع أنشطة القطاع الصناعي لتقديم مجالات عديدة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتم توظيفها فيما يلي:

- صناعة السلع ذات المواصفات الخاصة للمستهلكين كمنتجات الخياطة وكذا الصناعات التي تعتمد على العمل اليدوي والحرفي.

- الصناعات التي تنتج منتجات سريعة التلف، فتكون فترة التخزين لمنتجاتها قصيرة جداً وهذا مايجعل ويبرر قرب المؤسسات من أسواق المستهلكين.

2- المؤسسات الزراعية: وتشكل مثل هذه المؤسسات مع المؤسسة الصناعية والمؤسسات التجارية قطاعاً إقتصادياً متكاملاً وفعالاً. حيث لوحظ في الآونة الآخيرة أن المؤسسات الزراعية حققت نمواً ملحوظاً، ومساهمة هامة في الدخل القومي للبلدان النامية.[2]

3- المؤسسات التجارية: هي مؤسسات تقوم بشراء السلع وإعادة بيعها، فهي تلعب دور الوسيط بين المنتج والمستهلك، مثل تجارة بالجملة، وتجارة التجزئة، حيث تتم عملية تجارة الجملة بشراء منتجات من قطاع الصناعة وبيعه لتجار الجملة، وبيعها مباشرة إلى المستهلكين.

4- **المؤسسات الخدماتية:** وهي المؤسسات التي تقدم لعملائها خدمات مثل الإستشارات، إصلاح السيارات، وخدمات الكمبيوتر.[3]

---

[1] نفس المرجع السابق، ص، 32.

[2] بلحمدي سيد علي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتنمية الإقتصادية في ظل العولمة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة الأعمال، جامعة البليدة، ص16.

[3] لبنى بومعزة، **مرجع سبق ذكره**، ص16.

5- مؤسسات المقاولة: يعتبر هذا النوع من المؤسسات من أهم أشكال التكامل الصناعي الحديث، ونعني به تجسيد التعاون بين المؤسسات الكبيرة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ونقول أن المقاولة الباطنية وسيلة بموجبها يقوم المعتمد بإتمام أعمال معينة للغير بمقابل، ومن أهم المجالات التي تعمل فيه هذه هو قطاع البناء والأشغال العمومية، وكما تعتبر المقاولة الباطنية وسيلة لخلق مناصب العمل وتنمية الصناعات، تساعد على تحقيق تقسيم العمل وحل المشاكل التسويقية، وتأخذ الأشكال التالية:

- تنفيذ الأشغال: حيث تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيام وتنفيذ الأشغال لصالح مؤسسات أخرى وذلك خلال مدة محددة بمقابل.

- الإنتاج: في هذه المرحلة يتم إنتاج قطاع غيار وبعض المعادن حسب المواصفات المتفق عليه.

- تقديم الخدمات: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقدم خدمات لفائدة جهات مختلفة مثل الدراسات وتقديم إستشارات فنية.[1]

ثالثاً: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة العمل: من خلال تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة العمل يمكن أن نميز بين نوعين من المؤسسات هي:

1- المؤسسات المصنعة: تشمل كل المصانع الصغيرة والمتوسطة، وتتميز بتقسيم العمل وتعقيد العمليات الإنتاجية، واستخدام الأساليب الحديثة في التسيير وإتساع أسواقها وطبيعة السلع المنتجة.

2- المؤسسات غير مصنعة: هي المزيج بين النظام العائلي والنظام الحرفي، حيث يعتبر الإنتاج العائلي الوجه للإستهلاك الذاتي أقدم شكل في تنظيم العمل، أما الإنتاج الحرفي فيصنع بموجبه سلع أومنتوجات حسب إحتياجات الزبائن.[2]

رابعاً: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب إمكانياتها: هذا التصنيف يركز على الإمكانيات الإنتاجية والتسييرية التي تعتمدها المؤسسة خلال عملياتها الإنتاجية ونجد:

1- المؤسسات العائلية: يمثل هذا النوع من المؤسسات أصغر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث نجد عملياتها الإنتاجية غير مكلفة لأنه تم الإعتماد على مهارات ومجهودات أفراد العائلة في أغلب الأحيان، وتتميز أيضا بمنتجاتها التقليدية وتكون بكميات محدودة جداً، ويمثل مقر هذه المؤسسة في

---

[1] بلحمدي سيد علي، **نفس المرجع السابق**، ص 16.

[2] يوسف قريشي، **سياسة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص16.

المنزل، فعلى سبيل المثال بعض الدول الأوروبية (سويسرا) نجد معظم القطع الصغيرة التي تحتاجها شركة SWATCH يتم توفيرها من طرف العائلات البسيطة التي تقوم بتزويدها في إطار مايعرف بالمقاولة من الباطن.

2- المؤسسات الحرفية: هذا النوع لايختلف كثيراً عن المؤسسات العائلية، ولكن مايميزه كونها قد تستعين بالعامل الأجير الأجنبي عن العائلة وممارسته تتم في محل معين وليس المنزل، وتتميز ببساطة في المعدات المستعملة للنشاط الإنتاجي.[1]

3- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة والشبه متطورة: تتميز هذه المؤسسات عن سابقيها بإعتمادها على طرق إنتاجية وإدارية حديثة ومتطورة، سواء من ناحية إستخدام رأس مال ثابت أو من ناحية التكنولوجيا التي تختلف درجاتها بين المؤسسات المتطورة وشبه متطورة، وتتميز بأنها تنشط في إطار القطاع الرسمي في أغلب الأحيان، كما تتميز منتجاتها بدرجة تطور العصرنة، وأيضاً تتميز بوجود نظام هيكلي بسيط وإستعمال أيدي عاملة أجيرة، وهذه المؤسسات تساعد على دفع عجلة التنمية الإقتصادية.

خامساً: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتجات:

تصنف المؤسسات حسب هذا المعيار إلى:

1- مؤسسات إنتاجية إستهلاكية: يتمثل نشاطها في تصنيع المنتجات الغذائية وتحويل المنتجات الفلاحية ومنتجات الجلود للأحذية والنسيج والورق، ومنتجات الخشب ومشتقاته.

2- مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة: تشمل المؤسسات المختصة في التمويل العادي للصناعات الهيكلية والكهربائية، والصناعات الكيميائية، والبلاستيكية، صناعة مواد البناء والمحاجر والمناجم، وهذه الصناعات هي من أهم الصناعات التي تمارسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول المتطورة.

3- مؤسسات إنتاج سلع التجهيز: من مميزات صناعة سلع التجهيز مايلي:

- ✓ إحتياجاتها لرؤوس أموال كبيرة وهذا مالا يتماشى وإمكانيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ إحتياجها إلى آلات ضخمة، والتي تتمتع بتكنولوجيا حديثة وعالية الإنتاج.
- ✓ ينحصر نشاطها في بعض الأنشطة البسيطة مثل تركيب وصناعة بعض التجهيزات البسيطة.

[1] منى طلعت محمود، **التنمية والمجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2001، ص305.

✓ بالنسبة للدول المتطورة، أما الدول النامية نجد نشاطاتها لا تتعدى مجال مجال الصيانة وإصلاح بعض الآلات والمعدات كوسائل النقل وغيرها.[1]

[1] بلحمدي سيد علي، **مرجع سبق ذكره**، ص30.

الشكل رقم 1: يوضح أنواع وأشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]

[1] من إعداد الطالبتين إعتمادا على المعلومات السابقة

- معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

* عدم وجود دراسات جدوى سليمة وموضوعية.

* ضعف الضمانات.

* عدم انتظام السجلات المحاسبية.

* عدم القدرة على إعداد ملف ائتماني.

* إرتفاع درجة المخاطرة.

* ضعف قدرات المؤسسات التمويلية وعدم ملائمة نماذجها الإقراضية.

* عدم ملائمة صيغ التمويل المصرف ية التقليدية للمشروعات الصغيرة.

* سياية سعر الفائدة.

خلاصة الفصل:

حاولنا في الفصل الأول تحديد إطار نظري للتمويل الإسلامي من أجل الفهم الصحيح لكل المصطلحات المتعلقة به ولخصنا من خلال ماتقدم إلى أن:

1- التمويل الإسلامي هو إطار شامل من الأنماط والنماذج والصيغ المختلفة التي تتضمن توفيرالموارد المالية لأي نشاط إقتصادي من خلال الإلتزام بضوابط الشريعة الإسلامية.

2- التمويل يحتل مكانة جيدة في النظام الإقتصادي الإسلامي نظراً إلى روافده المتعددة والتي من خلالها يشعر الفرد في المجتمع الإسلامي بالراحة والطمأنينة والرفاهية الإقتصادية بغض النظر عن المستوى المالي لكل فرد من أفراد المجتمع.

3- التمويل في الإسلام تضبطه مجموعة مبادئ هي التي تكشف الستار عن ملامح الإطار العام الذي يجب أن يلج فيه التمويل من أجل أن يكون مقبولاً شرعاً.

كما يعتبر موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موضوعاً واسعاً لا يمكن حصره بسهولة، حيث يختلف مدلولها باختلاف النشاط الإقتصادي واختلاف القطاعات داخل نفس البلد. كما أن تعريفها ومقارنتها بين الدول يعتبر مهمة معقدة، حيث أنها ليست مطلقاً بل هي مفهوم نسبي، تختلف معايير تصنيفها بين الدول وهذه لها مزايا كما لها عيوب، كما أن الكثير من الدول تستعمل أكثر من مؤشر في آن واحد.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

الفصل الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الدراسات السابقة للمتغير المستقل :

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة المتعلقة بالتمويل الإسلامي العربية:

√ الدراسة الأولى:

محمد عبد الحميد محمد فرحان،2003، **التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة دراسة لأهم مصادر التمويل:** مذكرة ماجيستير في العلوم المالية والمصرفية، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مصادر التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة ودراسة هذه المصادر وتقييمها على أساس كفاءتها وملائمتها لواقع المشروعات وعرض أهم المعوقات التي تضعف من كفاءتها وفعاليتها ومحاولة التعرف على أسباب تلك المعوقات ومن ثم وضع الحلول التي تمكن المشروعات الصغيرة من الاستفادة من هذه المصادرة واستخدامها استخداماً أمثل. ومن أهم ماتهدف إليه الدراسة هو دراسة دور المصارف الإسلامية في دعم قطاع المشروعات الصغيرة باعتبار أنهم من أهم مصادر التمويل التي يمكن أن يعتمد عليها في دعم قطاع المشروعات الصغيرة، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: وجود فرق كبير وواضح بين التمويل الاسلامي بصفته نابعاً من قواعد الدين الاسلامي الحنيف والتمويل الربوي، وإن قطاع المشروعات الصغيرة في اليمن ومقارنتها بأهم عوامل ومتطلبات نجاحها وجدنا أن تلك العوامل لا تتوافر لدى الكثير من تلك المشروعات، وذلك ناشئ عن عدم توافر الإهتمام والرعاية اللازمة والدعم الكافي لذلك القطاع.

√ الدراسة الثانية:

عاد زهير وآخرون، 2018/2017، **التمويل الإسلامي ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** دراسة حالة مصرف البركة- وكالة الوادي- مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص إٌتصاد نقدي ومصرف ي، كان هدف الدراسة محاولة المساهمة في مساعدة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تجاوز عقبة التمويل بتوضيح ما يمكن أن يقدمه نظام التمويل الإسلامي لهذا النوع من المؤسسات، وكذا توضيح المزايا الكامنة في بعض الصيغ والأساليب التمويلية التي يقدمها التمويل الإسلامي.

تم إنجاز هذه الدراسة 2018/2017، بمصرف البركة وكالة الوادي اعتمدت الدراسة المعلومات والإحصائيات المقدمة من طرف هذا الأخيرحيث تم التوصل إلى النتائج الآتية: التمويل الإسلامي إطار شامل من أنماط ونماذج والصيغ المختلفة التي تضمن توفير الموارد المالية لأي نشاط اقتصادي من

خلال الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية، إن الصيغ التمويلية التي يعتمد عليها مصرف البركة محدودة نوعاً ما، كونها لا تحتوي على صيغ المشاركات ما يجعل من دوره محدوداً بالنسبة إلى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ويرتبط التمويل الإسلامي ارتباطاً وثيقاً بالجانب المادي الاقتصادي، فهو لايتقدم على أساس قدرة المستفيد على السداد فقط، وإنما على أساس مشروع استثماري معين، تمت دراسة جدواه ونتائجه المتوقعة من قبل كل من الممول والمستفيد.

√ الدراسة الثالثة:

دراسة لبنى بومعزة 2017/2016 **واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق صيغ التمويل الإسلامي** دراسة حالة مصرف البركة "وكالة عين مليلة" مذكرة ماستر في علوم التسيير، وقد هدفت هذه الدراسة الي التعرف على واقع مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد ،وبيان خصائصها وأهميتها في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وكذا إضهار أهم صيغ التمويل الإسلامي وبيان مدى ملائمتها لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى التعرف على المعوقات التي تواجه البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء كانت تلك المشاكل من وجهة نظر البنوك ام من وجهة نظر المنشآت ذاتها .

يرتكز مصرف البركة وكالة عين مليلة علي عدة صيغ لتمويل المؤسسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في صيغة المرابحة،المشاركة،المساومة،الإستصناع،السلم،الإجار،حيث تأتي صيغة المساومة في الدرجة الأولى من قائمة التمويلات في المصرف تليها صيغة المراجة وذلك لكونهما يتمتعان بدرجة مخاطرة أقل ومردودية عالية،أما باالنسبة لباقي الصيغ فنظا لحداثة الوكالة فهي لم تتعامل بها حاليا، فقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية: وجود فرق كبير وواضح بين التمويل الإسلامي بصفته نابع من قواعد الدين الإسلامي الحنيف والتمويل الربوي، إن التنوع في صيغ التمويل الإسلامي يجعله من أكثر طرق التمويل ملائمة لطبيعة وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،إن تجربة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصيغ إسلامية ومن خلال البنوك الإسلامية تعتبر حديثة نسبيا.

√ الدراسة الرابعة:

دراسة موساوي محمد شريف، أولاد علي محمد ،2018/2017: **التمويل الإسلامي الأصغر كآلية بديلة للتويل المؤسسات المصغرة** –دراسة تجربة اليمن والسودان: مذكرة ماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التمويل الإسلامي الأصغر وكيفية تمويل المؤسسات المصغرة عن طريق صيغ التمويل الإسلامي الأصغر، وكذا معرفة واقع التمويل الإسلامي الأصغر

في السودان واليمن، مع توضيح أهم التحديات التي تواجه التمويل الإسلامي الأصغر في تمويله للمؤسسات المصغرة.

حددت الدراسة في إطارين المكاني والزماني، فبالنسبة للإطار المكاني فقد تم حصر الموضوع من حيث الدراسة النظرية له في إطار المفاهيم الخاصة بكل من التمويل الإسلامي الأصغر والمؤسسات المصغرة، أما بالنسبة للإطار الزماني فقد تم حصر الموضوع من حيث الدراسة التطبيقية له في إطار الفترة (2009-2016) على اعتبار أن التمويل الإسلامي الأصغر عرف تطور في هذه الفترة، ولقد خلصت الدراسة الي مجموعة من النتائج نذكر منها: للتمويل الإسلامي الأصغر أهمية كبيرة للحد من الفقر بالنسبة للفئات الفقيرة والمؤسسات المصغرة، وعجز التمويل التقليدي الأصغر على تمويل أصحاب المؤسسات المصغرة والفئات والفئات الفقيرة في المجتمع، تقوم صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في التمويل الإسلامي الأصغر على أساس اقتسام الأرباح والخسائر بين الجهة المانحة للتمويل وطالب التمويل.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية المتعلقة بالتمويل الإسلامي.

دراسة حسين عبد المطلب الأسرج، أكتوبر 2011: تفعيل دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة MPRA :هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال دراسة قنوات تأثير التمويل الإسلامي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعرض أهم صيغ التمويل الإسلامي ومزاياه. ثم إلقاء الضوء على أهم معوقات استخدامه. تخلص الدراسة إلى بعض النتائج نذكر منها: أن الشريعة الإسلامية تضمنت العديد من الضوابط الشرعية التي تكفل حسن استثمار المال وتنميته، إضافة إلى افتقار التمويل الإسلامي لآلية تقييم المخاطر وفقدان عنصر التنوع والإبتكار، كما تبدو أهمية صيغ التمويل الإسلامي في قدرته على تحقيق العدالة بين طرفي المعاملة بحيث يحصل كل طرف على حقه بدلاً من نظام الإقراض بالفوائد.

المبحث الثاني:

المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

√ الدراسة الأولى: (عقبة نصيرة، 2015/2014): **فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع نقود وتمويل:هدفت هذه الدراسة إلى محاولة فهم سلوك المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تجاه مصادر

التمويل المختلفة، والبحث عن حلول لمشكلاتها المتعددة، والتي تأخذ بعين الاعتبار المعايير التقنية والكمية والنوعية في تصنيف حجم التمويل المناسب لاحتياجاتها، وتحديد إطار مرجعي لفهم تطور النظرية المالية للمؤسسة، وفق ماتتطلبه الهيكلة المالية، ومستويات المديونية، وإيجاد صيغة توافقية لتعظيم القيمة الحقيقية للمؤسسة، وتخفيض تكاليف مديونيتها،ركزت الدراسة في الجانب التطبيقي على قياس فعالية التمويل من خلال قدرة والتزامات المصرف تجاه هذا النوع من المؤسسات، وتقديم محدداتها من خلال محاور الإستبيان، وتحليل قرار التمويل البنكي ومستوى الخدمات من خلال عينة مستهدفة وتحديد علاقة الإرتباط بين محددات الفعالية في التمويل البنكي، مع متغيرات عديدة كالضمان:ولقد تم التوصل للنتائج الآتية: يجب تدعيم الدراسات والتحاليل المعتمدة للمشاريع التي يجب أن يتقيد بها المصرف، وفقاً لآجال محددة وشفافية في المعلومات المعلن عنها، وخلق لجنة للمتابعة تضم عدداً من المتعاملين الاقتصاديين ومسؤولي البنوك، لتحليل أرصدة وميزانيات البنوك العمومية العاجزة تمهيدا للانتقال نحو تطبيق قواعد الخوصصة، تسوية الضمانات المفروضة في إطار منح القروض، المتعلقة بالإستثمارات المنتجة في أقرب الآجال.

√ الدراسة الثانية:

دراسة (مطهري كمال،2012/2011): **دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** " دراسة حالة بنك البركة وبنك القرض الشعبي الجزائري "مذكرة ماجستير في الإقتصاد تخصص مالية دولية، هدفت هذه الدراسة إلى تقديم الهياكل والآليات الداعمة والأساليب المستحدثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني، وإسقاط الواقع النظري على الواقع العملي في البنوك من خلال دراسة ميدانية مقارنة بين بنك البركة الجزائري كبنك إسلامي وبنك القرض الشعبي الجزائري كبنك تقليدي، حددت الدراسة على مستويين زمني ومكاني، كان الإطار الزمني في الناحية النظرية معمق، يمس نشأة وتطور البنوك التجارية والبنوك الإسلامية من بدايتها وتطورها حتى تبلورها على شكلها الحالي، أما بالنسبة للناحية التطبيقية فاقتصرت على إحصائيات وتقارير كل من بنك البركة الجزائري وبنك القرض الشعبي الجزائري للسنوات 2006-2007-2008-2009-2010، تبين في الجانب التطبيقي أهم الفوارق الموجودة بين البنكين من حيث الشكل والمضمون، وصيغ التمويل المقدمة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية تلمسان من خلال الأرقام والإحصائيات المقدمة من البنكين كعينة لبيان هذه المساهمة في ترقية ودعم هذه المؤسسات، توصلت الدراسة إلى بعض النتائج نذكر منها: التمويل هو المشكلة الأهم التي تواجه

إنشاء وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في غياب سوق مالي فعال ومنتظم يساعد على التمويل عن طريق الأسهم أو السندات وإعتمادها على البنوك، مبالغة كلا البنكين في مقدار وشكل الضمانات التي يطلبها من العميل الذي يتقدم له بطالب التمويل دون إعطاء خصوصية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يوجد في الإقتصاد الإسلامي مصدر للأموال وهو التمويل الإيجاري الذي قد يتمكن من حل إشكال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

√ الدراسة الثالثة:

دراسة طالبي خالد، 2011/2010: **دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** دراسة حالة الجزائر:مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص التمويل الدولي والمؤسسات النقدية والمالية، هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والعقبات التي تواجهها للحصول عليه، وكذا فهم تقنية التمويل عن طريق القرض الإيجاري، وكيفية الاستفادة منه بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى الوقوف عند أهم الخطوات المطبقة في الجزائر من أجل ترقية دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساس ونواة الإقتصاديات المعاصرة نظراً لمساهمتها الكبيرة في زيادة النمو الإقتصادي، وهذا راجع إلى الخصائص المميزة لها من مرونة وقدرة على التجديد والتطوير والإبداع، بالإضافة إلى قدرتها الكبيرة على مقاومة الاضطرابات والصمود في أوقات الأزمات الإقتصادية، وهذا مايفسر اتجاه كل الاقتصاديات العالمية، سواء كانت متقدمة أو نامية للاعتماد عليها في برامجها الإقتصادية، تتعدد الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها عرضة لمشاكل وعقبات كثيرة على مختلف المستويات نتيجة لحجمها الصغير، إن إصرار الدولة الجزائرية على تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جعلها تبحث عن أدوات تمويلية مناسبة لها.

√ الدراسة الرابعة:

دراسة فتيحة حناش، 2013/2012: **البنوك الإسلامية ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** دراسة حالة بنك البركة – فرع وكالة قسنطينة – مذكرة ماستر في علوم التسيير تخصص مالية، تأمينات وتسيير المخاطر:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد وبيان خصائصها وأهميتها في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، مع إظهار مدى ثراء وتنوع نظام التمويل في البنوك الإسلامية، ومدى صلاحياتها للتطبيق في مختلف القطاعات الإقتصادية ولمختلف الآجال، إضافة إلى إثبات مدى ملائمة نظام التمويل في البنوك الإسلامية لتمويل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواءاً في مرحلة الإنشاء أو النشاط أو عند التوسع، فقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: تتسم صيغ التمويل الإسلامية بالتنوع والمرونة، وهو مايجعلها قادرة على الإستجابة لمتطلبات التمويل من مختلف الأطراف كما تتميز بالعدالة في توزيع الناتج بين أطراف العلاقة التمويلية، وهومايجعلها أكثر قبولاً لدى المتعاملين الإقتصاديين، فللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من التعاريف في بعض دول العالم، حيث يظهر لنا جلياً الغموض الذي لا يزال يشوب تعريفها، والتعاريف المقدمة لا تعطي صورة واضحة لهذا النوع من المؤسسات، ولا يمكن تحديدها بدقة ومن الصعب جمع هذه المؤسسات تحت تعريف واحد.

المطلب الثاني: الدراسة الأجنبية المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة:

من الدراسات الأجنبية التي تناولت موضوع المشروعات الصغيرة هي دراسة بعنوان

The Role of Islamic Financial Institutions In Financing Micro – ‘Enterprises: Theory And Evidence

2003‘ By: Habib Ahmed

ركزت هذه الدراسة على أن المصارف الإسلامية تستطيع أن تلعب دورا فعالاً ومؤثرا في توليد الثروة والحد من الفقر من خلال تمويلها للمشروعات الصغيرة حيث بينت الدراسة الدور الاجتماعي لطبيعة العقود في المصارف الإسلامية التي من خلالها تستطيع المصارف الإسلامية أن تكون الأفضل في تمويل المشروعات الصغيرة، وبين الباحث أن هناك العديد من البنوك الربوية بدأت تتبع صيغ التمويل الإسلامي في تمويلها للمشروعات الصغيرة.

ومن أبرز ماتوصل إليه الباحث في البحث هو أن المصرف الإسلامي يستطيع تمويل المشروعات الصغيرة بتكلفة أقل من البنوك الربوية وبالتالي تستطيع المشروعات الصغيرة تحقيق ربح أعلى عن طريق تمولها من المصارف الإسلامية وأثبت الباحث ذلك عن طريق العديد من المعادلات الرياضية، هذا وقد اعتمد الباحث في بحثه على خبرات من مصرف بنجلادش الإسلامي المحدود والمصرف الإسلامي للتنمية.

المبحث الثالث: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

بالنسبة للمتغير المستقل (التمويل الإسلامي):

الدراسات الأولى والثالثة والخامسة تطرقوا إلى وجود فرق كبير وواضح بين التمويل الإسلامي بصفته نابعاً من قواعد الدين الإسلامي الحنيف والتمويل الربوي، والتنوع في صيغ التويل الإسلامي يجعله من أكثر طرق التمويل ملائمة لطبيعة وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بينما دراستنا شملت مجموعة من المفاهيم والعناصر الأخرى مثل (الخصائص والمبادئ ...) وكذلك تطرقنا إلى الظوابط والمعايير التي يجب مراعاتها في التمويل (معايير شرعية، فنية، وإدارية) مع إعطاء أمثلة لكل منهم.

تطرقت الدراسة الثانية والرابعة إلى أن التمويل الإسلامي إطار شامل من أنماط ونماذج والصيغ المختلفة التي تضمن توفير الموارد المالية لأي نشاط اقتصادي من خلال الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية، فالصيغ المعتمدة محدودة نوعا ما كونها لاتحتوي صيغ المشاركات مايجعل من دورها محدودا بالنسبة إلى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، فصيغ التمويل الإسلامي المطبقة في التمويل الإسلامي الأصغر على أساس اقتسام الأرباح والخسائر بين الجهة المانحة للتمويل وطالب التمويل، بينما دراستنا ركزت على التمويل التجاري والتمويل المالي بالإضافة إلى وجود نوع آخر من التمويل في الإقتصاد الإسلامي قائم على التعاون والبر والإحسان يسمى بالتمويل التعاوني أو التكافلي وهذا مايجعل التمويل الإسلامي يغطي كافة احتياجات الممول ويمكنه من استيعاب جميع الظروف الممكنة لأي مشروع كان.

بالنسبة للمتغير التابع(المشاريع الصغيرة والمتوسطة):

ركزت جل الدراسات السابقة على محاولة فهم سلوك المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تجاه مصادر التمويل المختلفة، وتوضيح أهمية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا فهم تقنية التمويل عن طريق القرض الإيجاري، إضافة إلى الوقوف عند أهم الخطوات المطبقة في الجزائر من أجل ترقية دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الإقتصادية بصفة عامة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص.

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية

تمهيد:

بعد أن تعرضنا لمختلف المفاهيم المتعلقة بالتمويل الإسلامي وصيغه ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بالدراسة النظرية، لكن هذه الدراسة تبقى ناقصة دون الإسقاط على الجانب العلمي، فمن الناحية العلمية سنقوم بدراسة تطبيقية لمصرف السلام – وكالة أدرار لنرى مدى تطابق الجانب النظري مع الجانب التطبيقي الذي قمنا به على المصرف، حيث سنتعرض في هذه الدراسة إلى أساسيات حول مصرف السلام الجزائري – وكالة أدرار ومساهمته في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقع الأنشطة التمويلية للمصرف.

ومن هنا سنتطرق الى المباحث التالية:

المبحث الأول: نظرة عامة حول مصرف السلام– الجزائر

المبحث الثاني :أساسيات حول مصرف السلام الجزائري – فرع أدرار –

المبحث الثالث: مساهمة مصرف السلام الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصعوبات التي تواجهه

المبحث الأول: نظرة عامة حول مصرف السلام- الجزائر

مصرف السلام هو المصرف محل دراستنا لذا سيتم التعريف به وبأهم المهام التي يقوم بها كمصرف اسلامي وماطبيعة الخدمات التي يقدمها.

المطلب الأول: ماهية مصرف السلام الجزائر

أولا: تعريف مصرف السلام

مصرف السلام- الجزائر، مصرف شمولي يعمل طبقاً للقوانين الجزائرية، ووفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة معاملاته.

كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم اعتماد المصرف من قبل مصرف الجزائر في سبتمبر 2008 ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفاً تقديم خدمات مصرفية مبتكرة برأس مال قدره 7,2 مليار دينار جزائري يعتبر ثاني مصرف اسلامي ينشط في السوق المصرفية الجزائرية بعد مصرف البركة الجزائري الذي يمارس نشاطه منذ 1990، وقد بدأ مصرف السلام الجزائر مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مبتكرة تاريخ 20 أكتوبر 2008.

1.مصرف السلام الجزائر يعمل وفق استراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الإقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تتبع من المبادئ والقيم الأصلية الراسخة لدى الشعب الجزائري بغية تلبية احتياجات السوق، والمتعاملين والمستثمرين وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والإقتصاد.

1/ مهمة المصرف: اعتماد رفع معايير الجودة في الأداء لمواجهة التحديات المستقبلية في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، مع التركيز على تحقيق أعلى نسب من العائدات للعملاء والمساهمين على السواء.

2/ رؤية المصرف: الريادة في مجال الصيرفة الشاملة بمطابقة مفاهيم الشريعة الإسلامية، وتقديم خدمات ومنتجات مبتكرة معتمدة من الهيئة الشرعية للمصرف.

3/ قيم المصرف: التميز، الالتزام والتواصل.

- التميز: " إننا في مصرف السلام الجزائر نتبنى التميز كثقافة جماعية وفردية نسعى لتحقيقها بأعلى المعايير في كل مانقوم به من أعمال فذلك يعد دافعاً لتحقيق أهدافنا ".
- الإلتزام: " هو شعورنا بالمسؤولية على الإستجابة لكافة الحاجيات المطلوبة والمنتظرة من قبل متعاملينا وزملائنا".

- التواصل: " لقد جعلنا من التواصل الداخلي الخارجي أهم أولوياتنا لادراكنا أنه الوسيلة المثلى لتقديم أفضل الخدمات لعملائنا".

ثانيا: منتجات المصرف

يقترح مصرف السلام- الجزائر- مجموعة منتجات وخدمات مبتكرة مما صاغته الصيرفة المعاصرة الالكترونية ويحرص على حسن تقديمها لك.

1- عمليات التمويل:

مصرف السلام- الجزائر- يمول مشاريعك الاستثمارية، وكافة احتياجاتك في مجال الاستغلال، والاستهلاك عن طريق عدة صيغ تمويلية منها:

المشاركة، المضاربة، الاجارة، المرابحة،الاستصناع، السلم،البيع بالتقسيط، البيع الآجل، الخ....

2- التجارة الخارجية:

مصرف السلام- الجزائر- يضمن تنفيذ تعاملاتك التجارية الدولية دون تأخير، حيث يقترح عليك خدمات سريعة وفعالة من:

√ وسائل الدفع على المستوى الدولي: العمليات المستندية.

√ التعهدات وخطابات الضمان المصرفية.

3- الاستثمار والادخار: تنمية رأس مالك واستثمار فائض السيولة، والاستفادة من أفضل الشروط الموجودة في السوق.

مصرف السلام- الجزائر يقترح حلول جذابة وآمنة من خلال:

اكتتاب سندات الاستثمار، فتح دفتر التوفير(أمنيتي)، حسابات الاستثمار،الخ...

4- الخدمات الإلكترونية:

√ خدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي

√ الخدمات المصرفية عن بعد " السلام مباشر "

√ خدمة " موبايل مصرف نغ "

√ خدمة مايل سويفت " سويفتي "

√ بطاقة الدفع الالكترونية " آمنة "

√ بطاقات السلام فيزا الدولية

√ خدمة الدفع عبر الانترنت E Amina

√ خزانات الأمانات " أمان "

√ ماكينات الدفع الآلي ماكينات الصراف الآلي،....الخ.

ثالثا: الهيكل التنظيمي لمصرف السلام الجزائر

الشكل رقم 2: الاطار التنظيمي لمصرف السلام – الجزائر –

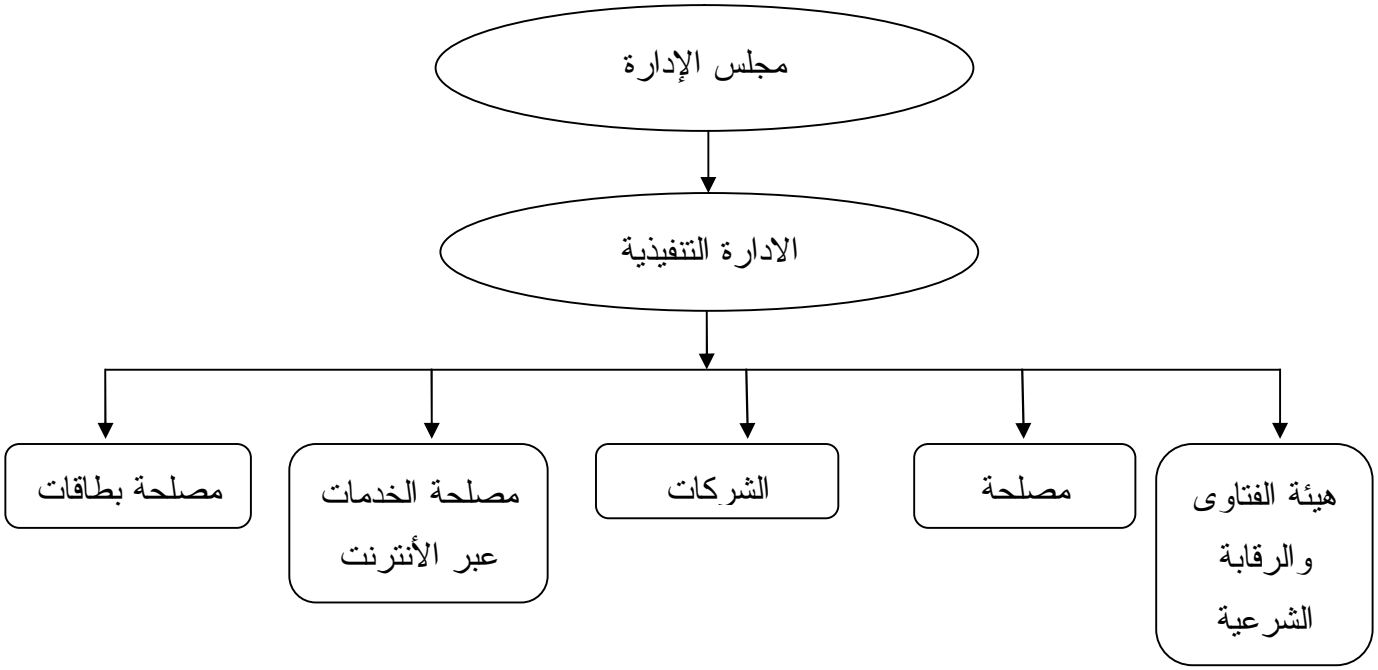

المصدر: htt://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-11-0-11.html

الجدول رقم 3: مجلس الإدارة

الاسم و اللقب	الوظيفة
محمد عمير يوسف أحمد المهيري	رئيس مجلس الإدارة
محمد علي خميس محمد الحوسني	عضو مجلس الإدارة
إيهاب عبد اللطيف عثمان أحمد	عضو مجلس الإدارة
عبد الرحمان أحمد عبد الله سنان	عضو مجلس الإدارة
النور عجبنا عز العرب	عضو مجلس الإدارة

المصدر: htt://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-11-0-11.html

الجدول رقم 4: أعضاء الإدارة التنفيذية

الاسم واللقب	الوظيفة	
ناصر حيدر	المدير العام	الادارة العامة
عبد الرحمان بن الحفصي	نائب مكلف بالمساندة والتنظيم	الادارة العامة
سفيان جبايلي	رئيس النشاط التجاري	الادارة التجارية
مالك شريط	مدير فرع باب الزوار – الجزائر–	مدير فرع باب الزوار – الجزائر–
طارق لزعر	مدير فرع القبة بالنيابة	مدير فرع القبة بالنيابة
خالد بونازو	مدير فرع سطيف	مدير فرع سطيف
كريم درويش	مدير فرع البليدة	مدير فرع البليدة
فريد بوجابي	مدير فرع وهران	مدير فرع وهران
إيناس ميلي	نائب مدير فرع قسنطينة	نائب مدير فرع قسنطينة
محي الدين بن هلال	مدير فرع ورقلة	مدير فرع ورقلة
أحمد آيت يونس	مدير فرع حسيبة	مدير فرع حسيبة
شوقي بن عباس	مدير فرع دالي براهيم	مدير فرع دالي براهيم
ابراهيم بن عزي	مدير فرع سيدي يحي	مدير فرع سيدي يحي
عبد الرحيم رضا	مدير فرع أدرار	مدير فرع أدرار
الباح العيد	مدير فرع بسكرة	مدير فرع بسكرة

المصدر: htt://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-11-0-11.html

بالاضافة إلى الوظائف السالفة الذكر التي تقوم بها كل مصلحة من هذه الخلية، فإن الخلية تعمل كذلك على:

1- اجراء دراسات حول سلوك الزبائن ومعرفة اتجاهاتهم وتفضيلاتهم.

2- اليقظة فيما يخص تطورات السوق والبحث عن الفرص التسويقية داخل السوق.

3- توفير قاعدة معلومات أساسية والتي يرتكز عليها في رسم الخطط واتخاذ القرارات المستقبلية.

4- جلب زبائن محتملين وضمان استقرار الزبائن الحاليين.

5- الترويج عن الخدمات التي يعرضها المصرف .

6- تطوير منتجات جديدة.

7- جعل اجراءات الحصول على المنتجات مرنة وموافقة لاحتياجات العملاء.

أهداف خلية التسويق والاتصال وتطوير المنتجات:

1- بناء صورة ايجابية عن المصرف.

2- تحقيق السيولة والربحية للمصرف من خلال زيادة المبيعات.

3- تعظيم الحصة السوقية للمصرف.

4- تحسين مستوى الخدمات المصرفية وتقديمها على أكمل وجه.

5- اشباع رغبات الزبائن من الناحية المصرفية وضمان استمرار التعامل معه.

المبحث الثاني :أساسيات حول مصرف السلام الجزائري – فرع أدرار –

يسعى مصرف السلام الجزائري – فرع أدرار– إلى تنمية الاقتصاد من خلال تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية وذلك من خلال تقديم جملة من الخدمات المصرفية لزبائنه معتمدا على عدة صيغ تمويلية.

المطلب الأول : التعريف بالوكالة ومبادئها

تم الإعلان عن إنشاء مصرف السلام الجزائر بتاريخ 8 جوان 2006 وهو مصرف تجاري تأسس بموجب القانون الجزائري برأس مال اجتماعي قدره 2،7مليار دينار جزائري فقد تم رفعه سنة 2009 إلى 10 مليار دينار جزائري وفي سنة 2019 تم رفع رأس المال المصرف إلى 15 مليار دينار جزائري امتثالا لنظام مصرف الجزائر رقم 18–3 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018 المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر.

إن مصرف السلام –الجزائر مصرف شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته, كما أن المصرف يعمل وفق إستراتيجية واضحة تتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تتبع المبادئ والقيم الأصلية الراسخة لدى الشعب الجزائري بغية تلبية حاجيات السوق والمتعاملين والمستثمرين وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد.

ثانيا:مبادئها

- التميز:إننا في مصرف السلام –الجزائر نتبنى التميز كثقافة جماعية وفردية، نسعى لتحقيقها بأعلى المعايير في كل مانقوم به من اعمال فذلك يعد دافعا لتحقيق أهدافنا.
- الالتزام:هو شعورنا بالمسؤولية وعملنا على استجابة لكافة الحاجيات المطلوبة والمنتظرة من قبل متعاملينا.
- التواصل:لقد جعلنا من التواصل الداخلي /الخارجي أهم أولوياتنا لإدراكنا أنه الوسيلة المثلى لتقديم أفضل خدمة لعملائنا.

المطلب الثاني: وظائف الوكالة محل الدراسة وأهدافها

يتميز مصرف السلام – وكالة أدرار– بمجموعة من الوظائف والأهداف التي تميزه عن باقي البنوك المتواجدة في ولاية أدرار

أولاً: وظائف الوكالة.

حيث أن وظائفها لا تخرج طبعا عن الإطار القانوني والتشريعي المعمول به في الجزائر ووفق فلسفتها وبرامجها المسطرة نذكر منها:

- منح القروض بمختلف أنواعها (قصيرة – متوسطة – طويلة الأجل).
- تحصيل الودائع بمختلف أنواعها.
- فتح الحسابات للأشخاص الطبيعيين والمعنويين (حسابات المصرف , حسابات تجارية).

ثانياً:أهدافها

أما بالنسبة لأهداف مصرف السلام فهي لا تختلف عن أهداف البنوك التجارية المماثلة له، إلا أنه يتماشى وفق الشريعة الإسلامية أو ما يسمى وفق إطار شرعي إسلامي وأهم هذه الأهداف نذكر منها ما يلي:

- ✓ تحقيق الربح بالاعتماد على مبادئ الشريعة الإسلامية.
- ✓ تحصيل أكبر عدد ممكن من الودائع والتي تشكل أكبر حصة من موارد المصرف .
- ✓ جلب أكبر عدد ممكن من الزبائن وتقديم أرقى الخدمات لهم للمحافظة عليه وكسب المزيد.
- ✓ تلبية جميع احتياجات الزبائن والعملاء والعمل من أجل تحقيق الربح والمساهمة في دفع التنمية الاقتصادية الوطنية.
- ✓ مواكبة الإصلاحات النقدية والمصرفية.
- ✓ الحفاظ على السمعة الجيدة للمصرف على المستوى الوطني وتحسين الخدمات المقدمة
- ✓ التشجيع على استقطاب رؤوس أموال أثرياء ولاية أدرار واستغلالها بالطرق الإسلامية.
- ✓ تشجيع الادخار الإسلامي في الولاية.

المطلب الثالث: مهام أهم مصالح الوكالة وهيكلها التنظيمي

أولاً: مهام أهم مصالح الوكالة:

تتمثل مهام أهم المصالح أقسام الوكالة في:

- **المدير:**هو المسير الأول للوكالة والمسؤول الرئيسي عن نتائجها امام مجلس الادارة ومن مهامه نذكر:

- ✓ تنشيط وربط ومتابعة ومراقبة كل نشاطات الوكالة.
- ✓ العمل على رفع حصة الوكالة في السوق.

✓ التوقيع على مختلف الوثائق.

- **نائب المدير:** هو المدير المساعد والمسؤول الثاني بعد المدير ويعوضه عن غيابه من مهامه نذكر:

✓ النيابة عن المدير في بعض مهامه او عند غيابه.

✓ الاشراف على عمليات التكوين للموظفين.

✓ ضمان السير الحسن لمختلف العمليات بين المصالح والأقسام الخاضعة لسلطته.

- **رئيس الصندوق:** يقوم بمعالجة العماليات الخاصة بالدينار او العملة الصعبة ومن مهامه:

✓ فتح مختلف الحسابات.

✓ استقبال الزبائن.

✓ معالجة العمليات المتعلقة بالإدارات وتوظيف الاموال.

- **مصلحة التجارة الخارجية:** وتتمثل مهامها في :

✓ تامين عمليات الاستيراد والتصدير،والقيام بالنصفية وإرسال وتحقيق الاعتمادات المستندية.

✓ تسير العقود وتامين الضمانات.

- **مصلحة التمويل:** وهي من اهم المصالح في المصرف ومن مهامها نذكر:

✓ انشاء ملف القرض .

✓ دراسة القرض من جميع النواحي مع تحديد مختلف الاخطار التي يمكن ان تحيط به .

✓ منح القروض بمختلف أنواعها .

✓ متابعة استغلال القروض .

ثانياً :الهيكل التنظيمي

يتكون الهيكل التنظيمي لمصرف السلام الجزائري من الهيئات التالية :

❖ **مجلس الإدارة:** يتكون من الرئيس الأول وصاحب القرار السيد محمد عمير يوسف احمد المهيري إلى جانب أربعة أعضاء هم محمد علي خميس محمد الحوسني، إيهاب عبد اللطيف عثمان أحمد، عبد الرحمان احمد عبد الله سناز، النور عجبنا عز العرب.

❖**الإدارة العامة:** تتكون من المدير العام السيد ناصر حيدر وتنقسم إلى أربعة أقسام، قسم التدقيق والتفتيش، قسم التواصل، قسم إدارة المراقبة والجودة، قسم التسيير العام للمخاطر.

❖**لجنة الإدارة العامة:** تنقسم إلى ثلاثة أقطاب أو فروع، قطب التنظيم والنظم المعلوماتية الذي بدوره ينقسم إلى ثلاثة أقسام، قسم الإدارة والمعلوماتية، قسم إدارة مشاريع النظم المعلوماتية، قسم التنظيم،

وقطب المهنة الذي بدوره ينقسم إلى قسم الإنتاج، قسم إدارة التحصيل والمتابعة،قسم تنمية الشبكة،قسم التسويق، وقطب الدعم والمالية وتتفرع إدارة المالية المركزية، إلى: إدارة الموارد البشرية وقسم الشؤون العامة.

المبحث الثالث: مساهمة مصرف السلام الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصعوبات التي تواجهه

تهدف هذه الدراسة إلى إعطاء لمحة عامة عن دور التمويل الإسلامي في معالجة مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن من خلالها الحصول على الموارد المالية لتمويل دورات الاستغلال والاستثمار،ودعم مشروعيتها وتوسيع انتشارها، وفي الجزائر على وجه الخصوص.

المطلب الأول: تمويل مصرف السلام الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد أصبح التمويل الإسلامي يحتل أهمية بالغة في مجال تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما يمنحه من أدوات وصيغ تمويلية تتلاءم مع طبيعتها وخصوصيتها .

وسعيا منا لإثراء الدراسة النظرية فقد تطرقنا إلى دراسة حالة مصرف السلام الجزائري – وكالة أدرار وتبيان دوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهو يحفز على التمويل في جميع المجالات والقطاعات من خلال التنويع في مصادر وصيغ التمويل. وبالتالي فإن تعظيم الاستفادة من صيغ التمويل الإسلامي في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرتها التنافسية، يتطلب تبني إستراتيجية طويلة الأجل. عرفت سنة2019، نشاطا مكثفا من خلال معالجة ملفات التمويل للمؤسسات والشركات الناشطة في مختلف الميادين الاقتصادية،حيث وصل عددها إلى 467 ملف مابين استثمارية واستغلالية، ما يعكس معدل نمو مقدر ب 6 بالمئة مقارنة بسنة 2018

- **تمويل المؤسسات:**

الجدول رقم 5: يوضح عدد الملفات الممولة لسنتي 2018-2019

مقارنة بين الملفات المدروسة سنة2018-2019	2018	2019	النسبة
عدد الملفات	440	467	%6
القيمة	72559	70319	%3

وقد انخفضت قيمة التمويلات المدروسة خلال سنة 2019 بنسبة 3 بالمئة وذلك راجع إلى السياسة المنتهجة من طرف المصرف في توزيع محفظة التمويلات حيث أنه تم تأجيل مجموعة من طلبات التمويل الاستثماري.

الجدول رقم 6: توزيع التمويلات الممنوحة حسب سلطة القرار:

سلطة القرار	لجنة التسهيلات		لجنة التمويلات		مجلس إدارة	
القرار	العدد	المبلغ بالم/ دج	العدد	المبلغ بالم/ دج	العدد	المبلغ بالم/ دج
مقبولة	340	31305	34	11734	20	18175

المطلب الثاني: الصعوبات التمويلية التي تواجه مصرف السلام.

بما أن مصرف السلام الجزائري من البنوك الإسلامية فإنه يتعرض إلى مجموعة من الصعوبات والعراقيل والتحديات التي تواجه البنوك الإسلامية.

1- تعدد الآراء وهيئات الرقابة الشرعية وعدم وجود جهة تعمل على توحيد الفتاوى فيما يخص المعاملات التي تقوم بها البنوك الإسلامية والذي أدى إلى تشتيت أفكار المسؤولين عن إدارة المصرف وهذا راجع إلى مجموعة المشاكل التي تعاني منها هذه الهيئات ومن بينها نذكر:

أ-نقص خبرة ومعرفة الفقهاء بالمسائل المالية والمصرفية الحديثة وهذا يعني صعوبة الوصول إلى فتوى شرعية محددة .

ب- التطور السريع والمتواصل في المعاملات الاقتصادية وخاصة منها المصرفية أدى إلى صعوبة متابعتها بإصدار الفتاوى المناسبة لها.

ج-عدم التعاون مع هذه الهيئات من قبل مسؤولي وإدارة المصرف مما يسمح بوجود مخالفات شرعية من فبل موظفي المصرف .

د-عدم الإلمام من طرف هذه الهيئات بالمعاملات المصرفية والمالية الحديثة، قد يجعلها محل استغلال من فبل إدارة المصرف.

2- النقص الشديد في الكوادر والإطارات المؤهلة للقيام بالأعمال المصرفية القائمة على أسس إسلامية، فهي إما تتوافر على إطارات لها الخبرة المصرفية دون المعرفة بأحكام الشريعة الإسلامية أو العكس، أي توفر فقهاء مختصين من الناحية الشرعية، ضعفاء فيما يخص المعاملات المصرفية الحديثة.

3- معظم اللوائح والقوانين التي تنظم النشاط المصرفي غير ملتزمة بمبادئ الشريعة الإسلامية ذلك لأنها وضعت لتناسب عمل البنوك التقليدية،وعليه فإن الكثير من هذه القوانين تتضمن أحكام لا تناسب على الإطلاق عمل البنوك الإسلامية.

4- يلزم المصرف المركزي كافة البنوك بما فها البنوك الإسلامية بالاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها لديه، مقابل منحها فوائد على تلك الودائع، وهذا يعني أن البنوك الإسلامية لا يمكنها الاستفادة أو الحصول على مقابل لتلك الودائع، باعتبارها لا تتعامل بالفائدة، كما لا يمكنها اللجؤ إليه في حالة نقص السيولة لديها وهذا يعني عدم استفادتها من وظيفته باعتباره الممول الأخير لكافة البنوك لأنها ستدفع فوائد مقابل التمويل الذي سيمنحه لها.

5- تتعامل البنوك الإسلامية أكثر بصيغ التمويل ذات العائد الثابت مثل المرابحة وعلى حساب الصيغ ذات العائد المتغير مثل المضاربة والمشاركة،وهذا راجع لعدة أسباب من بينها تفضيل عملائها لصيغ الأولى على حساب الثانية باعتبار أن الأخيرة تضطرهم إلى كشف سجلات مفصلة عن أعمالهم.

6- يتسم معظم مودعي البنوك الإسلامية بعدم القدرة على فتح حسابات استثمار لهم، وذلك راجع لانخفاض دخولهم، أما القادرين منهم وهم قلة فهم يفضلون الربح السريع مما يجعل البنوك الإسلامية تحصر عملها في الاستثمارات القصيرة الأجل والتي لا تحقق تنمية اقتصادية شاملة للمجتمع على المدى الطويل.

7- توجد كبيرة في استخدام الأدوات المالية الإسلامية لسد الاحتياجات المؤقتة لسيولة النقدية للمصرف الإسلامي وذلك لعدم توفر سوق للاقتراض قصيرة الأجل فيما بين المصاريف.

8- إن مودعي المصرف التقليدي يشملهم الضمان وهذا يعني أنهم يتحملون مجازفة اقل مما يتحملها مودعو المصرف الإسلامي، لذا تتوقع هذه البنوك معدلا أعلى للعائد لتعويض المجازفة وقد تتحمل البنوك الإسلامية بعض هذه الخسائر طوعيا في سنوات تكون فيها الربحية منخفضة بغية حماية نصيبها من السوق .

المطلب الثالث: واقع الأنشطة التمويلية لمصرف السلام

من ضمن عقود المشاركات توجد مجموعة من العقود المالية الإسلامية التي يمكن أن تمارس في العمل المصرفي الإسلامي، وفي هذا المجال وبطبيعة مصرف السلام الجزائري وكالة أدرار يعتمد مجموعة منها كان ولابد الإشارة إليها ببيان تعريفها وشروط مطابقتها مع الشريعة الإسلامية، وكذا خطوات التطبيق العملي الخاصة بها.

يتمتع مصرف السلام – وكالة ادرار – بمجموعة من الصيغ يمكن حصرها في:

أولاً: صيغ التمويل القائمة على المشاركة

- صيغة التمويل بالمشاركة

- تعريفها:

هي مساهمة بين طرفين أو أكثر في رأس مال المؤسسة، مشروع أو عملية مع توزيع النتائج (خسارة أو ربح) حسب النسب المتفق عليها، تتم هذه المساهمة أساسا على الثقة و مردودية المشروع .

- شروط مطابقتها مع الشريعة الاسلامية:

تتمثل شروط التمويل بالمشاركة في جملة من النقاط وهي:

– يجب ان تكون حصة الطرفين موجودة عند انجاز العملية موضوع العقد, غير انه تسمح الشريعة الاسلامية المشاركة في العمليات المستفيدة من تأجيلات التسديد شريطة ان يلزم احد الطرفين بتقديم جزء من الالتزام اتجاه المورد.

تتمثل حصة المصرف في هذه المشاركة أساسا في إصدار ضمان مصرفي.

– يجب على الطرفين قبول مبدأ المشاركة في أرباح وخسارة المؤسسة الممولة، حيث تعتبر كل إتفاقية ضمان لأحد الطرفين بإ سترجاع امواله بغض النظر عن نتائج العملية باطلة وعديمة الأثر، وعليه فإنه لايحق للمصرف المطالبة بتسديد حصته إلا في حالة خرق مشاركة أحد بنود عقد المشاركة .

– يمكن للمصرف مطالبة شريكه بتقديم ضمانات، ولكن لايمكن التنفيذ عليها في حالة ثبوت مخالفة .

– يجب تحديد معيار توزيع الأرباح مسبقا عند التوقيع على العقد لتفادي كل نزاع.

– لايمكن أن تتم عملية توزيع النتائج إلا بعد الإنجاز الفعلي للأرباح.

– يجب أن تكون الخدمات والأشياء موضوع المشاركة مطابقة لتعاليم الإسلام الشرعية.

- **خطوات التطبيق العملي:**

يمارس مصرف السلام صيغة التمويل بالمشاركة من خلال اتباع الخطوات التالية:

– يقدم العميل ملف التمويل يتضمن الوثائق اللازمة، بالإضافة إلى دراسة مفصلة للمشروع أو العملية المقترحة على المصرف .

– بعد دراسة الملف من ناحية المخاطر، مهنية العميل، الضمانات المقترحة، مطابقة ونظامية العملية، موافقة الجهات المختصة، يفتح المصرف التمويل للمدة الخاصة بالعملية، حيث يمثل مبلغ التمويل حصة المصرف في رأس مال المشروع.

– يجب ان توضع كل العمليات المتعلقة بعقد المشاركة لدى شبابيك المصرف بالإضافة إلى العمليات التي تجري على المشاركة، كما يقوم المصرف بتسديد كافة النفقات المسجلة في إطار عملية وضع مشروع أو العملية الممولة في حدود التمويل المفتوح، حيث تتم التسديدات مباشرة لصالح مورد الخدمات والمستفيدين الآخرين، إلا في بعض النفقات مثل تسديد مصاريف المستخدمين، التنقلات والمصاريف الأخرى، حيث تكون التسديدات مشروطة بتقديم طلب تسديد موقع من طرف المشاركة مع الوثائق المبررة اللازمة لكل فئة من الإنفاقات (فواتير، وضعية الرواتب، وثائق جنائية، شبه جبائية، أو جمركية)

– توضع إيرادات البيع في حساب تسديد المشاركة، هذا الأخير يسير كحساب جاري غير مؤهل للإرباح.

– في حالة مشاركة متناقصة يمكن للطرفين الإتفاق بتخصيص جزء من الإيرادات الناتجة عن المشاركة لإهتلاك رأس مال المصرف ، حيث تعود ملكية المشروع للعميل عند التسديد الكلي لحصة المصرف والأرباح العائدة له حيث يمكن أن تتم عملية تحويل الملكية بعدة طرق، بيع الأسهم أو الحصص الاجتماعية، تسديد رأس المال المستثمر من طرف المصرف .

– في حالة مشاركة نهائية يجب أن يخضع تسيير وإدارة المشروع لنفس الإجراءات القانونية والمحاسبية المسيرة للمؤسسات وبالخصوص تعيين إداري أو أكثر كممثل للمصرف .

ثانياً: صيغ التمويل القائمة على البيوع:

1– صيغة التمويل بالمرابحة:

- تعريفها

المرابحة هي: عملية بيع بثمن الشراء مضاف إليه هامش الربح معروف أو متفق عليه بين المشتري والبائع (البيع بربح معلوم).

يمكن للمرابحة ان تكتسي شكلين:

– عملية تجارية مباشرة مابين البائع والمشتري.

– عملية تجارية ثلاثية مابين المشتري الاخير(مقدم طلب الشراء) وبائع أول (المورد) وبائع وسيط (منفذ طلب الشراء)، وهي الصيغة الاكثر إستعمالا في المصارف الاسلامية.

- **شروط مطابقتها مع الشريعة الإسلامية**

تتمثل شروط التمويل بالمرابحة في جملة من النقاط وهي:

– يجب أن يكون موضوع عقد المرابحة مطابقا لشريعة الإسلامية(عدم تمويل المواد المحرمة في الإسلام).

– الشراء المسبق لسلع من طرف المصرف ، حيث أن الأساس للمرابحة هو أن هامش الربح العائد للمصرف مستحق مقابل تحمل المصرف ضمان السلع بعد شرائها وقبل بيعها للعميل (يجب أن تكون عملية الشراء حقيقية وليست وهمية).

– المبلغ العائد وهامش ربح المصرف وآجال تسديد يجب أن تكون معروفة أو متفق عليها بين الطرفين مسبقا.

– في حالة التأخير في تسديد، يمكن للمصرف أن يطبق على العميل المماطل غرامات التأخير التي توضع في حساب خاص "إيردات قيد التصفية "، ولكن لايمكن للمصرف إعادة مراجعة هامش ربحه بالزيادة مقابل تجاوز آجال التسديد، غير أنه وفي حالة النية السيئة للعميل، إضافة إلى غرامات التأخير يحق للمصرف المطالبة بالتعويض عن الضرر عن الاستحقاقات غير المسددة والتي من خلالها يقيم الضرر بالمقارنة مع المقاييس العملية الخاصة بالمصرف وتجنب كل مرجع لنسب الفائدة.

– بعد إنجاز عقد المرابحة، تنتقل ملكية السلع فعليا إلى المشتري النهائي الذي يصبح مسؤولا عنها،غير أنه يمكن للمصرف أن يطلب رهنا حيازيا على السلع المباعة ضمانا لتسديد مبلغ البيع وتحقيق هذا الرهن في حالة عدم التسديد، كما يجب الأخذ بعين الإعتبار عسر العميل ومنحه إعادة جدولة للدين الذي على عاتقه وهذا دون إحتساب هامش ربح إضافي زيادة على هامش الربح الأصلي.

- **خطوات التطبيق العملي**

الإتفاقية من وجهة يمارس مصرف السلام صيغة التمويل بالمرابحة من خلال إتباعه للخطوات التالية:

– يوقع المصرف والعميل على عقد التمويل الذي يمكن ان ينقص على فتح خط التمويل، او عملية مرابحة ظرفية، يمكن تفسير نظر الشريعة الإسلامية على أنها وعد بالبيع الشامل على أصول يتم التفاوض بشأنها عملية بعملية.

– يوكل المصرف عملية التفاوض مع المورد حول شروط شراء السلع من طرفه، القيام لحسابه بكل الإجراءات المتعلقة بالعمليات الممولة واخير إستلام السلع، وتبعا لما سبق ذكره يتدخل العميل بصفته

وكيلا عادلا، وفي هذه المرحلة من العملية يتدخل المصرف بصفته المشتري الحقيقي للسلع وعليه يتحمل كل المصاريف والتكاليف غير المحددة في عقد المرابحة.

- يقوم المشتري الأخير (العميل) بتوجيه لمورده طلبية بالسلع التي يحتاجها.

- يقدم العميل طلب للمصرف (أمر) شراء السلع، مدعوم بالفاتورة الأولية يجب أن يوضح في طلب الشراء بالخصوص مبلغ العملية، هامش الربح العائد للمصرف وتاريخ إستحقاق مبلغ المرابحة(التسديد).

- من المهم الإشارة الى أن إعادة بيع السلع بالمرابحة لايمكن أن يتحقق إلا بعد تحويل ملكية السلع لصالح المصرف ، يجب أن يكون عقد شراء السلع (المبرم من طرف العميل بصفته وكيل المصرف). والفاتورة النهائية (محررة بإسم المصرف لحساب العميل) ملحقة لعقد المرابحة بإ عتبارها جزءا لايتجزأ منه.

- يجب أن تحدد تواريخ التسديد حسب الدورة الإقتصادية للنشاط الممول وتحدد عند تحديد ملف التمويل.

2 صيغ التمويل القائمة على الإيجار:

- تعريفه:

التمويل الايجاري هو: عملية تأجير لأصل ما مع مواعدة بالبيع للمستأجر إذا رغب في ذلك ويتعلق الأمر بتقنية تمويل جديدة نوعا ما، يتدخل فيها ثلاثة اطراف اساسين هما:

- مورد (الصانع او البائع) الاصل.

- المؤجر (المصرف أو المؤسسة) التي تشتري الأصل الذي يحتفظ بحق الإختيار في الشراء النهائي بموجب عقد التأجير.

- المستأجر الذي يؤجر الاصل الذي يحتفظ بحق الاختيار في الشراء النهائي بموجب عقد التأجير.

- شروط مطابقتها مع الشريعة الاسلامية:

تتمثل شروط التمويل بالإيجار في جملة من النقاط التالية وهي:

-يجب ان يكون موضوع التأجير معروفا ومقبولا من الطرفين (استعمال الاصل المؤجر).

-يجب ان تكون عملية التأجير على اصول دائمة.

-مدة التأجير، آجال التسديد، مبلغ الايجارات، يجب ان تحدد وتعرف عند التوقيع على عقد التأجير.

-يمكن تسديد الايجارات مسبقا، لآجل او بأجزاء وهذا حسب الطرفين.

-باتفاق الطرفين يمكن مراجعة الايجارات، مدة التأجير وكل البنود الاخرى للعقد.

-إن تحطيم او انخفاض قيمة الاصل الموجر لسبب خارج عنن نطاق المستعمل، فان هذا لايقحم مسؤولية هذا الاخير، الا اذا تحقق انه لم ياخذ الاحتياطات اللازمة للحفاظ على الاصل.

- مالم يوجد اتفاق مخالف لذلك، يقع على عاتق المصرف إجراء كل أشغال الصيانة والاصلاح اللازمة لابقاء الأصل المؤجر على تأدية الخدمة التي استؤجر من اجلها، كما يتحمل كل التكاليف الايجارية الواردة في عقد التأجير، حيث يضمن المستعمل صيانة الأصل المؤجر مع تحمل كل التكاليف الايجابية التي تظهر بعد تاريخ التأجير.

- خطوات التطبيق العملي

التطبيق العملي لعقد التمويل بالايجار في مصرف السلام فرع وكالة ادرار يتم تبعا للخطوات التالية:

- يختار عميل المصرف من الموارد العتاد الذي يحتاجه ويتفاوص حول شروط شراؤه(السعر، التسليم، الضمان، مابعد البيع... الخ).

- يقدم للمصرف طلب التمويل لشراء العتاد، مدعوم بالفواتير الأولية، عقود أو وثائق اخرى مطلوبة.

- بعد دراسة ملف التمويل من جانب المخاطرة، المردودية، الضمانات المطابقة، وفي حالة موافقة الهيئات المختصة، يمنح المصرف التمويل لصالح العميل بمبلغ الفواتير الأولية، ويعلم موردوه بأن العتاد سيشتري بإسم المصرف بالشروط المتفق عليها بين المورد والعميل.

- يوكل المصرف العميل لاستلام العتاد يوقع المصرف والعميل عقدا تأجير الاصل مع مواعدة بالبيع لهذا الاخير في ذلك.

- يجب أن يحدد بوضوح في عقد التأجير تعيين مدة التأجير، مبلغ الايجارات الواجب تسديدها، إلزامية تأمين الأصل مع الانابة لصالح المصرف إضافة إلى البنود الاخرى المتعلقة بالإيجار.

- لاحتساب الايجار الدوري فإن الصيغة المطابقة لمبادئ المصرف تتمثل في إضافة هامش ربح مقبول من الطرفين لقيمة شراء الأصل.

عند نهاية عقد التاجير وتسديد الايجارات المتفق عليها، يتنازل المصرف لصالح العميل على الأصل مقابل الدينار الرمزي، وهذا في حالة التاخير المنتهي بالتمليك.

- يشتري العميل الأصل بقيمته المتبقية.

-يتفق المصرف والعميل على إعادة تجديد عقد التأجير لمدة جديدة، وفي هذه الحالة يتفاوض الطرفان على شروط العقد من جديد.

- اذا تعلق التأجير بعقار في طور الإنجاز وسينجز مستقبلا، يمكن للمصرف توكيل لإنجاز اشغال البناء لحسابه وتمويل العملية بصفة صاحب المشروع .

- في حالة ما إذا كانت القطعة الأرضية ملك المستعمل يمكن لهذا الاخير إما بيعها للمصرف بموجب عقد بيع او تأجيرها له مدة تساوي المدة المحددة في عقد التأجير.

خلاصة الفصل:

بعد الدراسة الميدانية التي ومحاولة معرفة مدى تطابق الدراسة النظرية مع الدراسة الميدانية، هذا مايسمح لنا التعرف على مصرف السلام – وكالة أدرار- وكيف يتم العمل فيه، حيث يرتكز على عدة صيغ لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى أهم الإجراءات التمويلية التي يستخدمها.

خاتمة

خاتمة:

من خلال ماحاولنا التطرق إليه في دراستنا هذه يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً هاماً في التنمية الشاملة وذلك من خلال ماتتميز به من خصائص وما تساهم به اقتصادياً واجتماعياً، لكن رغم الدور الفعال الذي تلعبه هذه المؤسسات إلا أنها تواجه العديد من المعوقات.

فنجد أنها تعاني من عدة عقبات تحول دون بقائها في كثير من الأحيان، وعلى رأس تلك العقبات التمويل لذا حاولت العديد من الدول والهيئات المهتمة بتلك المؤسسات إيجاد حلول لها من خلال تبني برامج لتقديم المساعدات المالية، هذه البرامج لا نستطيع أن ننفي نجاحها لكن يمكننا أن بالمحدود، بالنظر إلى عدة مؤسسات التي استفادة هن هذه البرامج مقارنة بحجمها الكلي. الأمر الذي يجعل منا نقول إن هذه الإشكالية لن تزول في ظل نظام التمويل.

في المقابل نجد نظام التمويل الإسلامي، يختلف عن سابقه اختلافا جذريا من حيث المبادئ التي يقوم عليها، أو فيما يتعلق بالطرق التي يتم بها التمويل. حيث تتلائم الطرق أو الصيغ التمويلية الإسلامية مع خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما قد يجعل له دور كبير في حل مشكلة تمويلها.

هذا ماحاولنا توضيحه من خلال المذكرة التي توصلنا من خلالها إلى مجموعة من النتائج يمكن تصنيفها وندرجها كما يلي:

أولا: اختبار الفرضيات:

- تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص تجعلها ذات أهمية كبيرة في إحداث التنمية الإقتصادية ومن بين هذه الخصائص صغر رأسمالها والتمويل الذي تحتاجه وبالتالي ليس ضرورة توفر مبالغ طائلة من أجل القيام بالمشروع وهذا مايزيد من نسبة اليد العاملة من جهة وعدم الحاجة إلى أموال طائلة من جهة أخرى وعليه نقول أن الفرضية صحيحة.

- " المصارف الإسلامية الجزائرية تطبق صيغا تمويلية توافق مع ماجاءت به الشريعة الإسلامية " من خلال عرضنا للصيغ التمويلية لمصرف السلام الجزائري والمتمثلة في: المشاركة، المضاربة، الاجارة، المرابحة، الاستصناع، السلم، البيع بالتقسيط، البيع الآجل، الخ...والأحكامالشرعية المتعلقة بها، وقفنا على صحة الفرضية الثانية.

- التمويل الإسلامي يدور حول تقديم تمويل عيني أومعنوي إلى المشروعات المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهذا مايثبت صحة الفرضية الثالثة.

نتائج الدراسة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القاعدة الأساسية في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية وذلك لما تحققه من مردود إقتصادي على مستوى كافة القطاعات، ورغم الأهمية التي تحظى بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها تعاني من مشاكل عديدة وعلى رأسها التمويل الذي يعتبر من أهم المعوقات التي تعترض هذا النوع من المؤسسات.

✓ الإستدلال بالقرآن الكريم لإثبات التعامل بصيغ التمويل الإسلامية المعمول بها.

✓ وجود فرق كبير وواضح بين التمويل الإسلامي بصفته نابعا من قواعد الدين الإسلامي الحنيف والتمويل الربوي.

✓ إن التنوع في صيغ التمويل الإسلامي يجعله من أكثر طرق التمويل ملائمة لطبيعة وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

✓ التمويل الإسلامي إطار شامل من أنماط ونماذج والصيغ المختلفة التي تضمن توفير الموارد المالية لأي نشاط اقتصادي من خلال الإلتزام بضوابط الشريعة الإسلامية.

✓ يرتبط التمويل الإسلامي ارتباطا وثيقا بالجانب المادي الاقتصادي، فهو لايقدم على أساس قدرة المستفيد على السداد فقط، وإنما على أساس مشروع استثماري معين، تمت دراسة جدواه ونتائجه المتوقعة من قبل كل من الممول والمستفيد.

✓ يمكن إسناد عدم إمكانية الوصول إلى تعريف موحد إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لجملة من الأسباب تتمثل في الفارق بين تركيبة قوى الإنتاج المميزة إلى الإقتصاد العالمي، واختلاف النشاط الصناعي.

✓ يمكن حصر العوائق والصعوبات التمويلية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ثلاث مشكلات هي: الصعوبات ومشكلات النظام المالي، وثقل العبء الضريبي والجمركي، غياب الفضاءات الوسيطية.

✓ مصرف السلام هو مصرف شمولي يعمل وفق القوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة معاملاته.

التوصيات والاقتراحات:

✓ على طلبة العلم الإهتمام بالمعاملات الخاصة بالعلم الشرعي والتي تعتمد على الشريعة الإسلامية كوننا مجتمع إسلامي.

✓ تشجيع إقامة مؤسسات إسلامية عامة أوخاصة لضمان مخاطر التمويل بالصيغ الإسلامية للمؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة.

✓ تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة إشكالية في التمويل يعيق تطورها، فرغم الجهود المبذولة لدعم وترقية المستوى التمويلي لها من خلال إنشاء مؤسسات مالية غير بنكية متخصصة بإتاحة مصادر تمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها تبقى هذه الجهود غير كافية بالمستوى والكفاءة المطلوبة.

✓ عقد دورات وندوات علمية لتوعية وإعادة تأهيل وتدريب العاملين ومالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك في إطار مسعى تطوير نظام التمويل الإسلامي في الجزائر.

✓ إنشاء معاهد متخصصة من أجل تطوير الموارد البشرية المتخصصة في العمل المصرفي الإسلامي.

✓ ندعو المصارف الإسلامية بشكل جاد على دراسة صيغ تمويلية جديدة أكثر فاعلية وأكثر قدرة على تحقيق التوازن مع خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

آفاق الدراسة:

في هذا الإطار وبناءاً على الدراسة التي قمنا بها يمكن أن نطرح مواضيع جديرة بالبحث مستقبلاً وهي:

✓ دراسة الموضوع مع توسيع عينة الدراسة.

✓ دراسة تقدم أساليب التمويل الحديثة كأداة لتمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

✓ التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1. بلحمدي سيد علي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتنمية الإقتصادية في ظل العولمة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة الأعمال، جامعة البليدة.
2. رابح خوني، رقية حساني، **أفاق تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية 25-28 ماي 2003 حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاديات المغاربية، مخبر الشراكة والإستثمار، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2004.
3. سامية عزيز، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تخصص تنمية، 2014/2013.
4. فلاني يوسف، بن عومر عبد السميع، **دور صيغ التمويل في إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة بنك البركة وكالة غرداية-** مذكرة ماستر،تخصص مالية المؤسسة، قسم العلوم التجارية،2018/2017.
5. قويدري عياش، " **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كميزة تنافسية والتحديات الاقتصادية العالمية الجديدة** " ، ملتقى حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأغواط 2004/08/09، ص184.
6. كاسر النصر المنصور وشرقي ناجي، **إدارة المشروعات الصغيرة**، إدارة حامد للنشر، عمان- الأردن، 2000.
7. محمد هيكل، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**،القاهرة، مجموعة النيل العربية، ط2007.
8. منى طلعت محمود، **التنمية والمجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2001.
9. ميلود زيد الخير، قراءات حول: **التمويل الإسلامي الأسس والمبادئ**، جامعة عمار ثليجي بالأغواط.
10. يوسف قريشي، **سياسة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير، جامعة الجزائر، 2005.
11. ابراهيم جواد، **دور التمويل الاسلامي غير ربحي (القرض الحسن، الزكاة، الوقف..) في دعم المشاريع المصغرة- دراسة حالة تجارب رائدة مع الإشارة لحالة الجزائر-** مذكرة ماستر ، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة مالية جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي2021/2020.
12. ابراهيم خليل عليان، **التمويل الاسلامي**، مؤتمر بيت القدس الخامس، جامعة القدس، فلسطين،2008.

13. [1]**المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي:** تقرير من أجل السياسة لتطوير المؤسسات ص و م في الجزائر، (الدورة العامة العشرون: جوان2002).

14. بوزيد عصام، **التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة الجزائر**،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2010/2009.

15. سمير براهيمي، **دور بحوث التسويق في إتخاذ القرارات التسويقية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية سطيف**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة أم البواقي، 2010-2009.

16. صلاح بن فهد الشهلوب، **صناعة التمويل الإسلامي ودورها في التنمية**، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، المملكة العربية السعودية، 2007.

17. عاد زهير، قادي صفوان، بوشريط البشير، عاشور محمد عبد القادر، **التمويل الإسلامي ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة بنك البركة "وكالة الوادي"** مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، اقتصاد نقدي وبنكي جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2018/2017.

18. عقبة نصيرة، **فعاليةالتمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، فرع نقود وتمويل، 2015/2014.

19. لبنى بومعزة، **واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق صيغ التمويل الإسلامي دراسة حالة بنك البركة وكالة عين مليلة** ، مذكرة ماستر في علوم التسيير، مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2017/2016.

20. لخلف عثمان، دور **ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية** (رسالة ماجستير، غير منشورة) كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1994.

21. محمد عبد الحميد محمد فرحان، **التمويل الاسلامي للمشروعات الصغيرة**، دراسة لأهم مصادر التمويل،مذكرة ماجستير كلية العلوم المالية والمصرفية- قسم المصارف الاسلامية2003.

22. محمد وجيه بدوى، **تنمية المشروعات الصغيرة**، الإسكندرية،المكتب الجامعي الحديث، ط1، 2004.

23. موساوي محمد شريف، اولاد علي محمد، التمويل الإسلامي الأصغر كآلية بديلة لتمويل المؤسسات المصغرة – دراسة تجربة اليمن والسودان- مذكرة ماستر علوم اقتصادية، اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أحمد دراية أدرار،2018/2017.

24. نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط1، 2007.

25. عمر حسين، الموسوعة الإقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، بدون سنة نشر.

الملاحق

AL SALAM BANK

ANNEXE I : ORGANIGRAMME SCHEMATIQUE DE L'AGENCE « MIXTE »

09 AVR. 2018

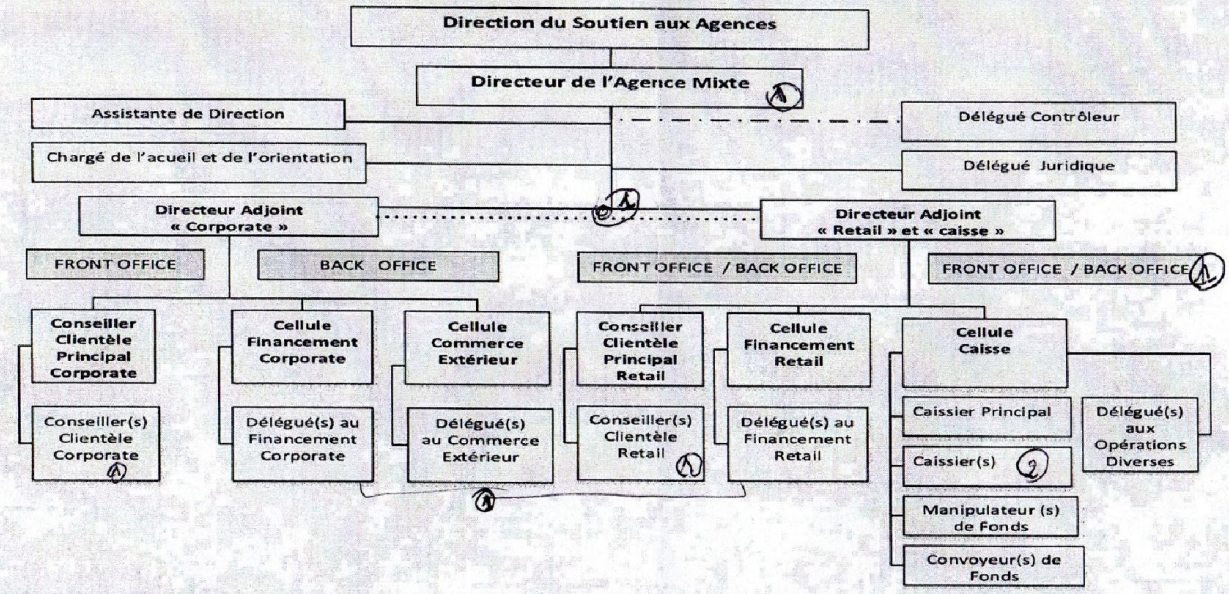

Relation Hiérarchique ——————
Relation Fonctionnelle .....
Relation Administrative - . - . - . - . - . -

جدول ارسال طلب تسهيلات دورة إستغلال

- ☐ طلب التسهيلات ممضي من طرف المفوض القانوني عن الشركة ،
  Demande de crédit signée par le représentant légal de l'entreprise ;
- ☐ الميزانيات لثلاث سنوات السابقة مصادق عليها من طرف المدقق المحاسبي و ممضية من طرف الشركة (الشركات الناشطة) أو الميزانيات الجبائية ،
  Bilans des 03 derniers exercices approuvés par un commissaire aux comptes et signés par l'entreprise (entreprise en activité) ou bilan fiscaux ;
- ☐ تقرير مدقق الحسابات ، يتضمن تفاصيل (ديون أخرى، تسهيلات وديون مالية، أصول ثابتة إلى آخره...)
  Rapport des Commissaires Aux Comptes (CAC) avec détails des postes autres dettes, emprunts et dettes financières trésorerie passive, immobilisation corporelle etc... ;
- ☐ الميزانية الافتتاحية و الميزانية المتوقعة للسنة المراد تمويلها موقعة من طرف الشركة (حديثة النشأة) ،
  Bilan d'ouverture et bilan prévisionnel de l'exercice à financer signés par l'entreprise (nouvelle création)
- ☐ ميزانية مؤقتة الخاصة بسنة الدراسة ،
  Situation comptable de l'année d'étude
- ☐ جدول الأعباء /جدول الإستراد للشركة
  Plan de charge/plan d'importation de l'entreprise
- ☐ مخطط تمويل الاستغلال مقسم الى أرباع السنة للسنة المراد تمويلها ،
  Plan de financement de l'exploitation étalé par trimestre pour l'exercice à financer
- ☐ المستندات و الوثائق المتعلقة بنشاط الشركة (عقود، صفقات ، طلبيات ، ...)
  Les documents afférents à l'activité de l'entreprise (contrats, marchés, bons de commandes en cours)
- ☐ محضر الوثائق القانونية للشركة (محاضر الجمعيات العادية و الغير العادية للأشخاص المعنويين ، السجل التجاري، القانون الأساسي للشركة، مداولة الشركاء أو مجلس الإدارة لتفويض المسير لطلب القروض البنكية اذا لم يكن هذا التفويض صريح في القانون الأساسي للشركة ، عقد ملكية أو استئجار المحلات ذات الاستعمال المهني.....)

Checklist juridique reprenant : Procès-verbal des assemblées générales ordinaires et extraordinaires pour les personnes morales, Copie certifiée conforme du registre de commerce, Copie certifiée conforme des statuts pour les personnes morales ,Délibération des associés ou conseil d'administration autorisant le gérant à contracter des emprunts bancaires si cette disposition n'est pas prévue dans les statuts. Copie certifiée conforme du bulletin officiel des annonces légales (BOAL). Copie certifiée conforme du titre de propriété ou du bail de location des locaux à usage professionnel.

- ☐ نسخة طبق الأصل للشهادات الضريبية و شبه الضريبية حديثة (أقل من ثلاثة أشهر)،
  Les documents fiscaux et parafiscaux (Situation apurée datant de moins de 3 mois)
- ☐ استمارة كشف مركزية المخاطر ممضية من طرف ممثل الشركة.
  L'imprimé « autorisation de consultation de la Centrale des risques » dûment signé

جدول ارسال طلب تسهيلات استثمارية

- ☐ طلب التسهيلات ممضي من طرف المفوض القانوني عن الشركة ،
  Demande de crédit signée par le représentant légal de l'entreprise ;
- ☐ الميزانيات لثلاث سنوات السابقة مصادق عليها من طرف المدقق المحاسبي و ممضية من طرف الشركة (الشركات الناشطة) أو الميزانيات الجبائية ،
  Bilans des 03 derniers exercices approuvés par un commissaire aux comptes et signés par l'entreprise (entreprise en activité) ou bilan fiscaux ;
- ☐ تقرير مدقق الحسابات ، يتضمن تفاصيل (ديون أخرى، تسهيلات وديون مالية، أصول ثابتة إلى آخره...)
  Rapport des Commissaires Aux Comptes (CAC) avec détails des postes autres dettes, emprunts et dettes financières trésorerie passive, immobilisation corporelle etc... ;
- ☐ الميزانية الافتتاحية و الميزانية المتوقعة للسنة المراد تمويلها موقعة من طرف الشركة (حديثة النشأة) ،
  Bilan d'ouverture et bilan prévisionnel de l'exercice à financer signés par l'entreprise (nouvelle création)
- ☐ ميزانية مؤقتة الخاصة بسنة الدراسة ،
  Situation comptable de l'année d'étude
- ☐ دراسة جدوى (دراسة تقنية–اقتصادية) بما فيها الميزانيات التقديرية لمدة 5 سنوات
  Etude technico-économique du projet à financer (l'évaluation du projet ;Tableau de trésorerie prévisionnelle ou cash-flow sur la durée du financement
- ☐ فواتير شكلية حديثة
  Factures pro-forma récentes
- ☐ وضعية الصفقات المبرمة (مبلغ و نسبة تقدم الأشغال، جدول تسديد الأقساط) بالنسبة لشركات البناء –
  Pour les entreprises BTPH (...les situations par marchés (Montant, état d'avancement, etc tableau du programme de décaissement pour chaque étape de réalisation du projet–
- ☐ التعريف بالشركة و مؤسسيها، زبائنها وموردیها
  Note de présentation de l'entreprise, des Associés et de ses Dirigeants, Listes des principaux fournisseurs et clients
- ☐ المستندات و الوثائق المتعلقة بنشاط الشركة (عقود، صفقات ، طلبيات ، ...)
  Les documents afférents à l'activité de l'entreprise (contrats, marchés, bons de commandes en cours)
- ☐ محضر الوثائق القانونية للشركة (محاضر الجمعيات العادية و الغير العادية للأشخاص المعنويين ، السجل التجاري، القانون الأساسي للشركة، مداولة الشركاء أو مجلس الإدارة لتفويض المسير لطلب القروض البنكية اذا لم يكن هذا التفويض صريح في القانون الأساسي للشركة ، عقد ملكية أو استئجار المحلات ذات الاستعمال المهني.....)

Checklist juridique reprenant : Procès verbal des assemblées générales ordinaires et extraordinaires pour les personnes morales, Copie certifiée conforme du registre de commerce, Copie certifiée conforme des statuts pour les personnes morales ,Délibération des associés ou conseil d'administration autorisant le gérant à contracter des emprunts bancaires si cette disposition n'est pas prévue dans les statuts. Copie certifiée conforme du bulletin officiel des annonces légales (BOAL). Copie certifiée conforme du titre de propriété ou du bail de location des locaux à usage professionnel.

- ☐ نسخة طبق الأصل للشهادات الضريبية و شبه الضريبية حديثة (أقل من ثلاثة أشهر)،
  Les documents fiscaux et parafiscaux (Situation apurée datant de moins de 3 mois).
- ☐ استمارة كشف مركزية المخاطر ممضية من طرف ممثل الشركة.
  L'imprimé « autorisation de consultation de la Centrale des risques » dûment signé

ملف طلب تسهيلات إجارة

- ☐ طلب التسهيلات ممضي من طرف المفوض القانوني عن الشركة ،
  Demande de crédit signée par le représentant légal de l'entreprise ;
- ☐ الميزانيات لثلاث سنوات السابقة مصادق عليها من طرف المدقق المحاسبي و ممضية من طرف الشركة (الشركات الناشطة) أو الميزانيات الجبائية ،2017-2018-2019
  Bilans des 03 derniers exercices approuvés par un commissaire aux comptes et signés par l'entreprise (entreprise en activité) ou bilan fiscaux ;
- ☐ تقرير مدقق الحسابات ، يتضمن تفاصيل (ديون أخرى، تسهيلات وديون مالية، أصول ثابتة إلى آخره...)
  Rapport des Commissaires Aux Comptes (CAC) avec détails des postes autres dettes, emprunts et dettes financières trésorerie passive, immobilisation corporelle etc... ;
- ☐ الميزانية الافتتاحية و الميزانية المتوقعة للسنة المراد تمويلها موقعة من طرف الشركة (حديثة النشأة) ،
  Bilan d'ouverture et bilan prévisionnel de l'exercice à financer signés par l'entreprise (nouvelle création) 2018
- ☐ ميزانية مؤقتة الخاصة بسنة الدراسة ،
  Situation comptable de l'année d'étude arrêter au 31/12/2020
- ☐ دراسة جدوى (دراسة تقنية–اقتصادية) بما فيها الميزانيات التقديرية لمدة 5 سنوات
  Etude technico-économique du projet à financer (l'évaluation du projet ; Tableau de trésorerie prévisionnelle ou cash-flow sur la durée du financement
- ☐ فواتير شكلية حديثة بإسم السلام بنك
  Factures pro-forma récentes au nom d'AL SALAM
- ☐ حالة المعدّات الصناعية و مستودع السيارات والشاحنات مستغلّة حاليا
  Etat des équipements industriels et roulants actuellement en exploitation
- ☐ جدول الأعباء /جدول الإستراد للشركة
  Plan de charge/plan d'importation de l'entreprise
- ☐ التعريف بالشركة و مؤسسيها، زبائنها وموردیها
  Note de présentation de l'entreprise, des Associés et de ses Dirigeants, Listes des principaux fournisseurs et clients
- ☐ المستندات و الوثائق المتعلقة بنشاط الشركة (عقود، صفقات، طلبيات، ...)
  Les documents afférents à l'activité de l'entreprise (contrats, marchés, bons de commandes en cours)
- ☐ محضر الوثائق القانونية للشركة (محاضر الجمعيات العادية و الغير العادية للأشخاص المعنويين ، السجل التجاري، القانون الأساسي للشركة، مداولة الشركاء أو مجلس الإدارة لتفويض المسير لطلب القروض البنكية اذا لم يكن هذا التفويض صريح في القانون الأساسي للشركة ، عقد ملكية أو استئجار المحلات ذات الاستعمال المهني.....)

Checklist juridique reprenant : Procès verbal des assemblées générales ordinaires et extraordinaires pour les personnes morales, Copie certifiée conforme du registre de commerce, Copie certifiée conforme des statuts pour les personnes morales ,Délibération des associés ou conseil d'administration autorisant le gérant à contracter des emprunts bancaires si cette disposition n'est pas prévue dans les statuts. Copie certifiée conforme du bulletin officiel des annonces légales (BOAL). Copie certifiée conforme du titre de propriété ou du bail de location des locaux à usage professionnel.

- ☐ نسخة طبق الأصل للشهادات الضريبية و شبه الضريبية حديثة (أقل من ثلاثة أشهر)،
  Les documents fiscaux et parafiscaux (Situation apurée datant de moins de 3 mois).
- ☐ استمارة كشف مركزية المخاطر ممضية من طرف ممثل الشركة.
  L'imprimé « autorisation de consultation de la Centrale des risques » dûment signé

مصرف
AL SALAM BANK

إدارة التمويلات

رخصة تمويل – دائمة –

إدارة التمويلات
الرقم : 2021/0532

الجزائر في: 2021/03/23

فـــــرع :	ادرا 101
اسم المتعامل:	[illegible]
رقم الحساب:	[illegible]
صلاحية استغلال رخصة التمويل: (بالنسبة للسقف العام تاريخ المرجع 2021/03/23)	صالحة من تاريخ 2021/03/23 الى غاية 2021/06/22 .
موضوع الرخصة :	تفعيل للسقف العام (يتم تمديد صلاحية استغلال رخصة التمويل عند تحصيل الرهن العقاري). اشهاد

قررت لجنة التسهيلات المنعقدة بتاريخ 2021/01/27 تمديد التسهيلات الممنوحة للمتعامل أعلاه كمايلي :

الوحدة: دينار جزائري

نوع التمويل	مدة التمويل	حد التمويل	هامش ضمان الجدية (%)	هامش الربح (%) سنويا	كيفية السداد
1-سقف مرابحة محلية	180 يوم	7 000 000.00	20 %عند الفتح	09 %	قسط او اقساط حسب طلب المتعامل .
2-سقف مضاربة	180 يوم	2 000 000.00	00 %عند الفتح	09 %	قسط او اقساط حسب طلب المتعامل .
3-سقف كفالات دخول عطاء	180يوم	2 000 000.00	00 %عند الاصدار و 10% عند ورود التحويل	حسب التسعيرة المصرفية	--
او سقف كفالات حسن تنفيذ	حسب مدة المشروع وامدة لا تقل عن 36 شهرا				يرفع التامين النقدي بنسبة 10 % من كل تحويل لغاية التغطية الكلية 100 %
المجموع		11 000 000.00	احدى عشرة مليون دينار جزائري		

الشروط و الضمانات:

- رهن عقاري من الدرجة الاولى يغطي صافي التسهيلات بنسبة 120 % و المتمثل في قطعة ارض مشيد عليها بناية بالنطقة الصناعية لولاية ادرار مخمنة من طرف الخبير بازال سفيان بقيمة52 مليون دج بتاريخ 2020/12/31 .
- توطين الصفقات موضوع التمويل
- امضاء سفتجة باجمالي التسهيلات
- شهادات جبائية و شبه جبائية

مذكرة مصادقة على الضمانات رقم 2021/194 الصادرة بتاريخ 2021/03/23

LIMITE N° [illegible] 01

AL SALAM BANK
Algeria